Al-miʿyār

Volume 01 Article 5

1-1-2012

Self-Expressions: A Analytical Study of the Methodology of Imam Al-Baihaqi between Authorization and Interpretation

Ahmed Abdulqader Al-Rifai
Imam Malik College for Sharia and Law, almiyar@imc.gov.ae

Follow this and additional works at: https://aldhakheerah.imc.gov.ae/al-miyar

Recommended Citation
Al-Rifai, Ahmed Abdulqader (2012) "Self-Expressions: A Analytical Study of the Methodology of Imam Al-Baihaqi between Authorization and Interpretation," *Al-miʿyār*: Vol. 01, Article 5.
Available at: https://aldhakheerah.imc.gov.ae/al-miyar/vol01/iss01/5

This Original Research article | المقال البحثي الأصلي is brought to you for free and open access by Aldhakheerah. It has been accepted for inclusion in Al-miʿyār by an authorized editor of Aldhakheerah.

النصوص الذاتية بين التفويض والتأويل

دراسة تحليلية لمنهج الإمام البيهقي

المتوفى سنة (458) هـ

د. أحمد عبد القادر الرفاعي

أستاذ العقيدة بكلية الإمام مالك للشريعة والقانون - دبي

النصوص الذاتية بين التفويض والتأويل

دراسة تحليلية لمنهج الإمام البيهقي المتوفى سنة (458) هـ

د. أحمد عبد القادر الرفاعي

أستاذ العقيدة بكلية الإمام مالك للشريعة والقانون - دبي

* مقدمة

الحافظ أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي ، المتوفى سنة (458) هـ ، هو أحد كبار محدثي القرن الخامس الهجري ، وأحد كبار فقهاء شافعيته ، وعلم من أعلام الأشاعرة الذين قدموا كتابات عقدية ودونوها بصيغة "حدثنا" وفق منهج المحدثين، وقد عكست تصانيفه العقدية هذه اعتقاد الأشاعرة الأوائل، من محدثين، وفقهاء، وعامة المتكلمين، ممن هم من طبقات، تلاميذ الشيخ أبي الحسن الأشعري، وتلاميذ تلاميذه، وتلاميذهم، ويعتبر الإمام البيهقي في تصانيفه العقدية، كما الفقهية والحديثية، محققاً بارعاً وفّق في استخدام علومه، ومعارفه، وسماعاته الوافرة، لصياغة مناهج في الاعتقاد، والفقه، والحديث، غاية في الوضوح والترتيب، ومعالجة المشكلات الجسام، حتى انتشرت كتبه، وعمت فوائدها، وسارت بها الركبان .

وقد تيسر لي أن أقدم هذه الدراسة التي عنيت باستخلاص منهج الإمام البيهقي في تأويل وتفويض النصوص الذاتية، من خلال تعمقي في قراءة كتابه، الجليل القدر، الأسماء والصفات، حيث سار في صياغة هذا المنهج سيرا موفقا، بناه على جملة أصول وقواعد محكمة، ابتعد فيها عن التكلف، أو الغلو، أو الشطط، كما أجاب بها عن كثير من التساؤلات، وحلّ كثيرا من المعضلات، وكشف كثيرا من التناقضات،

لذلك كان من المفيد الاعتناء بها، وتقديمها للدارسين المهتمين، بصورة نرجو أن تقارب الصواب .

فكتاب الأسماء والصفات يتعرض في قرابة نصف مباحثه لدراسة النصوص الذاتية بعد أن بيّن في النصف الأول معاني الأسماء الحسنى ودلالاتها، وهذه النصوص الذاتية منها ما هو وارد في القرآن الكريم ومتواتر السنة ومشهورها، ومنها ما هو وارد في الأحاديث الآحاد، صحيحها أو ضعيفها، ومنها ما ورد في المناكير والموضوعات، وعدد لا باس به من الروايات هو عبارة عن إسرائيليات نقلت إما عن قساوسة النصارى أو أحبار اليهود، لذلك تنوعت مواقف التيارات والمذاهب العقدية، واختلفت آراء أصحابها ومنظريها في توجيه وتفسير هذا الكم الهائل من النصوص، بين من اعتمد الصحيح القوي منها، أو الصحيح مطلقا، وبين من خبط خبط عشواء كحاطب ليل فلم يفرق بين صحيح وضعيف وما هو منكر وموضوع وما نقل عن بني إسرائيل، ومنهم من سار على منهج التأويل مطلقا، أو منهج التفويض مطلقا، ومنهم من شبه، ومنهم من جسم، أما الإمام البيهقي فقد غاص في أعماق هذه النصوص واستوعب عرضها وتحليلها، وبيّن ما يقبل منها وما يردّ، وما يؤول وما يفوض، وهو بذلك يسير على منهج المحدثين في العرض والكتابة، وفي النقل عن كبارهم خاصة نقله عن الإمام أبي سليمان الخطابي صاحب معالم السنن، وعلى منهج المتكلمين السنيين الأوائل من كلابية وأشعرية، في إيضاحه موافقتهم للمحدثين، ويكثر من الحديث عنهم، أمثال أبي العباس القلانسي، وأبي الحسن بن مهدي الطبري .

وقد رأيت أن من تصدى للكتابة عن منهج الإمام البيهقي العقدي لم يوف منهجه في التعامل مع النصوص الذاتية حقه، مع أهمية جهد البيهقي في صياغة وتنقيح قواعد هذا المنهج، فيسرع بعضهم لاعتباره محدثا، والبعض الآخر لاعتباره أشعريا، ويحلو لآخرين اعتباره أثريا، والحقيقة أن البيهقي محدث من الطراز الرفيع في

أسلوب كتابته وفي منهجه، وهو في نتاج منهجه هذا لم يخالف ما عليه كبار المتكلمين السنيين الأوائل، فبين عامة المحدثين وهؤلاء المتكلمين موافقة كلية في تفسير وتوجيه النصوص الذاتية، مع اختلاف ظاهر في طريقة الكتابة وتناول صياغة الموضوع، فالمحدثون التزموا منهج "حدثنا"، أما المتكلمون فآثروا منهج المناقشة الكلامية، ويظهر هذا الأمر جليا في ثناء الإمام البيهقي الواسع على شيخ المحدثين في عصره الإمام أبي عثمان الصابوني، ومدحه عقيدته وفقهه وحديثه، فهو يصفه بشيخ الإسلام، والصابوني بالاتفاق ليس أشعريا، إلا أنه بدوره كان يثني على كبار متكلميهم الأوائل، ويصف أبا منصور البغدادي الأشعري بالأستاذ، ونحن نجد أمثال هذه المواءمة في المواقف العقدية بين كبار المحدثين والأشاعرة الأوائل، في العلاقة الحميمة التي نشأت بين شيخ المحدثين في وقته الإمام الدارقطني، وشيخ المتكلمين الأشاعرة الإمام الأصولي أبي بكر الباقلاني .

أما منهج هذه الدراسة فهو وصفي، يعتمد أسلوب العرض والنقد والمناقشة والاستنتاج، حيث قمت باستنتاج قواعد منهج الإمام البيهقي في تعامله مع النصوص الذاتية من خلال استقراء عرضه لجميع مباحثها، وناقشت أفكاره ونقده للآراء في هذا الباب، وقد بنيت دراستي هذه على خطة وفق الآتي :

المقدمة

المبحث الأول : بين التفويض والتأويل

المطلب الأول : القول في التفويض

المطلب الثاني : القول في التأويل

المطلب الثالث : الأصل الذي يبنى عليه منهج التفويض عامة

المطلب الرابع : الأصل الذي يبنى عليه منهج التأويل عامة

المبحث الثاني : قدسية الذات الإلهية وتنزيهها

المطلب الأول : منهج البيهقي في الحديث عن الذات الإلهية

المطلب الثاني : البيهقي ينكر صحة إطلاق الصورة أو الشخص على الذات الإلهية

المبحث الثالث : أصول تأويل النصوص الذاتية عند الإمام البيهقي

المطلب الأول : الأصل الأول : أن يأتي اللفظ الذاتي بطريق خبر الواحد الصحيح

المطلب الثاني : الأصل الثاني : أن يأتي اللفظ الذاتي مضافا إلى صفة ذاتية

المطلب الثالث : الأصل الثالث : أن يأتي اللفظ الذاتي بصيغة الفعل على صورة مشاكلة

المطلب الرابع : الأصل الرابع : أن يقطع السياق بتأويل اللفظ الذاتي

المبحث الرابع : منهج التفويض وركائزه عند الإمام البيهقي

المطلب الأول : التفويض كما يقدمه الإمام البيهقي

المطلب الثاني : ركائز منهج التفويض لدى البيهقي

*** الخاتمة**

* الفهارس

المبحث الأول : بين التفويض والتأويل

المطلب الأول : القول في التفويض

التفويض : وهو مصدر من فوَّض ، ذكر ابن منظور في اللسان ، في معنى فوَّض، قال : فوَّض إليه الأمر ، صيَّره إليه وجعله الحاكم فيه ، وفي حديث الدعاء " فوضت أمري إليك " ، أي ردَدّته إليك ، يقال : فوَّض أمره إليه إذا ردَّه إليه وجعله الحاكم فيه [1].

وذكر التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون ، أن التفويض بمعنى التسليم [2] ، وفي تفسير الشيخ أبي منصور الماتريدي ، في معنى " وأفوَّض أمري إلى الله " [3] ، أي لا اشتغل بشيء في أمري أصيره إلى الله ، وأكِلُ إليه في جميع الأمور [4] .

فالتفويض يجتمع على معاني التسليم والتصيير والرد ووكل الأمر إلى الغير ، وفي العقيدة يعني ، التسليم بما ورد في النصوص والأخبار الصحيحة من ألفاظ مضافة إلى الذات الإلهية من وجه ويد وخلافهما ، وتصيير العلم بمعناها وبالمراد منها إلى الله تعالى ، وردّه إليه ، مع اعتقاد أن الظاهر المتبادر منها حقيقة وفق ما يألفه الناس من إطلاق ، غير مراد [5] ، وهذا قدر من الإثبات للألفاظ الذاتية كافٍ، نال عليه المفوضة من سلف الأمة وخلفها ومحدثيها وفقهائها ، لقب المثبتة في وجه المعطلة الذين نفوا أخبار الصفات الذاتية ، بداعي نفي التشبيه ، وتميزوا به عن غلاة المثبتة والمشبهة ، الذين أثبتوا ألفاظ الذات على ظاهرها وفق المتبادر حسب مألوف الناس ، فهم أي المفوضة يثبتون اللفظ ، ويفوضون فيه المعنى والكيف .

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، جزر (فوض) جـ 1 ص 348 .
(2) التهانوي ، محمد علي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، جـ 3 ص 1128 .
(3) سورة غافر ، آية 44
(4) الماتريدي ، أبو منصور ، تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي) ، جـ 9 ، ص 32 - 33.
(5) البغدادي ، القاضي عبد الوهاب ، شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني ، دراسة وتحقيق أ.د.أحمد نور سيف ، ص 95 .

فعندما سئل الإمام أحمد بن حنبل المتوفى (241 هـ) عن أحاديث النزول والرؤية والقدم ونحوها قال: نؤمن بها ونصدق بها ، ولا كيف ولا معنى [1] ، وكان يقول ، أمروا هذه الأحاديث كما جاءت [2] ، وذلك بإضافة اللفظ كما ورد دون التعمق في تفسيره ، أو تأويله ، أو حمله على ظاهره ، ولا يقصد الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السلف والخلف تعطيل اللفظ الذاتي المضاف إلى الحق سبحانه ، عندما فوضوا معناه وكيفيته ، إذ اللفظ الذاتي يبقى له تأثيره الدلالي وإفادته من خلال السياق الوارد فيه ، فلفظة اليد المضافة إلى المولى سبحانه في قوله تعالى (يد الله فوق أيديهم) [3] ، أفادت من خلال السياق معنى القوة والقدرة ، كما أفادت من خلال سياق قوله تعالى (وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا ، بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء) [4]، معاني البخل والكرم، والإمساك والإنفاق ، والتقتير والإنعام ، دون أن نجزم في الآية الأولى ، أن اليد على التعيين ، بالنظر إلى اللفظ مجرداً ، هي القدرة أو القوة ، وفي الآية الثانية أنها البخل أو الكرم ، وإن أفادت هذه المعاني من خلال السياق ، هذا مادلَّ عليه قول أحد أئمة السلف الكبار، الإمام أبي حنيفة النعمان المتوفى (150هـ)، حين قال (ولا نقول يده قدرته، وإنما يده صفته بلا كيف) [5]، ويقصد بالصفة هنا مجرد إضافة ما أضافه الله لنفسه دون معنى زائد ، فاللفظ المضاف إذا أخذ مضافاً هكذا وفصل عن سياقه، فوِّض، ورَدَّ المراد منه إلى الله، دون الجزم فيه بتأويل، أو إثبات لمعناه الظاهري وفق المتعارف عليه حقيقة، إذ الإثبات بهذه الكيفية تشبيه وخوض في الذات وقياس لها على الشاهد، وكل هذه الأمور منافية لتنزيه المولى سبحانه وتقديسه ، وإلا فعندها يصبح التأويل أرجى في إدراك القدوسية وإقرارها من إجراء اللفظ على ظاهره وتحقيقه وفق الظاهر المتبادر .

(1) ابن الجوزي ، عبد الرحمن ، دفع شبه التشبيه ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، هامش (1) ص32

(2) الحصني ، أبوبكر ، دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد ، ص 8 .

(3) سورة الفتح ، الآية 10

(4) سورة المائدة ، الآية 64

(5) القاري، الملا علي، شرح كتاب الفقه الأكبر، ص 58،59 .

المطلب الثاني : القول في التأويـل

ذكر الأزهري في معجمه تهذيب اللغة ، أنَّ الأوْل معناه الرجوع ، وقد آل الأمر يؤول أولاً ، إذا عاد ورجع ، ويقال طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث ، وآل اللحم إذا ذهب [1] .

وقال أحمد بن فارس في كتابه مقاييس اللغة ، يُقال : أوَّل الحكم إلى أهله ، إذا أرجعه وردّه إليهم ، وآل جسم الرجل إذا نحف ، أي رجع إلى تلك الحالة ، ومن هذا الباب تأويل الكلام ، وهو عاقبته وما يؤول إليه ويرجع من المعنى ، وذلك قوله تعالى (هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق) [2] والمعنى ما يؤول إليـه ، أي حقائق القرآن ، في وقت بعثهم ونشورهم [3] .

وذكر ابن منظور في لسانه ، أن التأويل مصدر، ثلاثيّه من آل الشيء يؤول إلى كذا أي رجع وصار إليه ، ورباعيّه من أوَّل الكلام وتأوَّله ، دبَّره وقدره ، أي أرجعه إلى معانيه بعد تمحيص وتحقيق ، يُقال أُلْت الشيء أؤوله إذا جمعته وأصلحته ، فكان التأويل : جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه [4] وردها إليه بعد تدبير وتقدير وتمحيص .

وعلى هذا يكون التأويل والتفسير واحداً ، فقد أورد ابن منظور أن أبا العباس أحمد بن يحيى، سئل عن التأويل ، فقال ، التأويل والمعنى والتفسير واحد [5] ، أي تأويل الكلام ومعناه وتفسيره واحد ، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى ، تأَوُّلُ الكـلام، تفسيره وبيان مرجعه [6] ، إلا أن التأويل كما يؤكـد ابن منظور ، هو ما

---

(1) الأزهري ، أبو منصور ، تهذيب اللغة ، تحقيق إبراهيم الأنباري ، مادة (أول) جـ 15 ، ص 437.
(2) سـورة الأعراف – آية 53 .
(3) ابن فارس ، أحمد ، مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، مادة (أول) جـ1 ، ص 159.
(4) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (أول) جـ 1 ، ص 264 .
(5) المصـدر نفسه .
(6) المصدر نفسـه .

احتاج إلى تدبير وإمعان نظر من تفسير الكلام ، قال تعالى في شأن المعاندين في صدقية القرآن الكريم (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) [1] ، أي لم يكن معهم علم تأويله ، وهذا دليل على أن علم التأويل ينبغي أن ينظـر فيه، فالتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيـه ، وجمعه وإرجاعه إلى معنى واضح، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه [2] .

وهذا المعنى الأخير يفهم من دعاء النبي ﷺ لابن عباس بقوله (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويـل) [3] أي تفسير القرآن وبيانه ، وخصّه في ذلك بمزيد تدبير وإمعان نظـر. ثم يذكر ابن منظور للتأويل معنى آخر ، يقول ، والتأويل ، نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل ، لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ [4] ، وهو ما تصالح عليه المتأخرون من أهل اللغة والتفسير والأصول وعبروا عنه بقولهم ، هو صرف اللفظ عن ظاهره الذي وضع للدلالة عليه إلى معنى آخر محتمل لقرينة تمنع من إرادة المعني الأصلي ، لولاها لما كان هذا الصرف ، وقد دفع إلى حصر التأويل بهذا المعنى عند أكثر المتأخرين ما وجدوه من احتياج هذا النوع من التفسير إلى مزيد تدبُّر وتقدير وتحقيق ونظر ، فقد أورد الشيخ علاء الدين البخاري في كتابه كشف الأسرار عن أصول الإمام البزدوي الحنفي ، أن التأويل هو اعتبار معنى من المعاني محتمل يعضده دليل ، يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دلَّ عليه الظاهر[5]، والدليل هنا هو القرينة الصارفة ، وهو يشير إلى الجهد الذي يبذله المفسر وهو يتعرض إلى تفصيل هذا النوع من البيـان .

---

(1) سورة يونس – الآية 39 .

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (أول) ، جـ 1 ، ص 264 .

(3) الإمام أحمد، المسند، رقم (2397)، ج1، ص266، وإسناده على شرط مسلم . والهيثمي، مجمع الزوائد، رقم (15505)، ج9، ص234، وقال رجاله رجال الصحيح، وهو في الصحيحين من غير قوله (وعلمه التأويل) .

(4) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (أول) ، جـ 1 ، ص 264 .

(5) البخاري ، علاء الدين ، كشف الأسرار عن أصول البزدوي ، جـ 1 ، ص 44 .

وما يُرى هنا ، أن حصر التأويل بصورة صرف اللفظ عن ظاهره لقرينة ، فيه مصادرة ، وهو لا يستقيم ، إذ التأويل هو كل تفسير وبيان قام على تدبر واستدلال ونظر ، وصورة صرف اللفظ عن ظاهره لقرينة لون من ألوانه ، وهو في الحقيقة تفسير وافق أصلاً لغوياً ، إذ اللفظ لا يُفهم في سياقه بمعزل عن قرائنه ، قال تعالى في شأن القرآن الكريم (ليدَّبروا آياته) [1] ، أي ليؤولوها ويحققوا تفسيرها متفكرين متعظين ، بأي صورة أتى التأويل ، طالما وافق أصلاً أقرته لغة العرب ، واحتمله اللفظ والسياق ، وقام عليه دليل ، ولم يخالف نصاً أو حكماً شرعياً صريحاً ، فدعوى الانفصال بين تفسير هو تدبر ، وتفسير هو تأويل وصرف للفظ عن ظاهره لقرينة دعوى باطلة ، إذ كل ذلك تأويل ، وكله تدبر وتفسير ، واللفظ كما أكدنا لا يؤخذ بمنأى عن سياقه ودلائله .

وقد بالغ العلامة على بن محمد الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات ، حين فرَّق بين التفسير والتأويل بقوله : والتأويل غير التفسير ، فالتفسير تبين للمراد بدليل قطعي من الشارع نفسه ، ولهذا لا يحتمل أن يراد غيره ، وأما التأويل فهو تبين للمراد بدليل ظني بالاجتهاد وليس قطعياً في تعيين المراد ، ولهذا يحتمل أن يراد غيره [2] .

وقد تجلت هذه المبالغة في :

تفريقه بين التفسير والتأويل ، وجعله الأول بياناً قطعياً لا يحتمل الظن بحال ، والثاني بياناً ظنياً لا يحتمل القطع بحال ، وهذا لا يسلم بإطلاق ،إذ التأويل كما مرَّ صورة دقيقة من صور التفسير ، وليس شيئاً مغايراً له ، وكما تكون بعض صور التفسير قطعية ، فإن بعضها الآخر قد يكون ظنياً ، والتأويل إن كان في معظم

[1] سورة ص ،الآيـة 29

[2] الجرجاني ، الشريف على بن محمد ، كتاب التعريفات ، تحقيق محمد المرعشلي ، باب التاء، ص 112-113 .

تطبيقاته يأتي على نسق تدبُّر نص اختلفت معانيه ، وجمعه وإرجاعه إلى معنى واحد واضح بفعل الاجتهاد ، وهو ظن ، إلا أن هذا الإرجاع لا يكون إلا بدليل محفوف بقرائن ، وهذه القرائن قد تأتي بدرجة عالية من القوة ، بحيث ينقطع بها الاحتمال ، ويؤول معها النص المحتمل إلى قطعي البيان وفق إفادة هذه القرائن ، كما يؤول النص المتشابه لتعدد احتمالاته ، متى احتفت به أدلة وقرائن قطعية إلى محكم مضاف، كما في قوله تعالى : (وهو معكم أينما كنتم) [1] وقوله (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) [2] حيث دلت القرائن القطعية الدامغة على استحالة أن يكون الله بذاته معنا ، وبذاته في السموات الطباق وفي الأرض ، ليكون صرف المعية إلى العلم ، والقدرة ، والحفظ ، وخلافها من الصفات قطعياً محكماً .

المطلب الثالث : الأصل الذي يبنى عليه منهج التفويض

عندما ندرك أن التفويض هو تفويض الألفاظ الذاتية المضافة إلى الحق سبحانه، ندرك أن الأصل الذي دفع باتجاه هذا المنهج هو كون هذه الألفاظ والخوض فيها، إنما يأخذنا إلى مقام تصور الذات الإلهية وهو محال ، لأنها غيب محض، فالحديث عن الذات فرع عن تصورها ، والتصور فرع عن المشاهدة أو إدراك المثال ، وذات الله سبحانه لم تشاهد ولا تدرك ولا يحاط بها ، قال تعالى مقدساً ذاته (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار)[3] ، وليس لها مثال تعرف به ، فكيف نتصورها ، قال تعالى منزهاً ذاته عن المثال (ليس كمثله شيء) [4]، فمع انقطاع المشاهدة وامتناع المثال ، تتحقق استحالة تصور الأشياء وإدراك حقيقة كنهها ، ويصبح الخوض فيها ضرباً من التألي وركوب الأوهام .

[1] سورة الحديد ، الآية 4
[2] سورة الزخرف ، الآية 84
[3] سوؤة الأنعام ، الآية 103
[4] سورة الشورى ، الآية 11

ويزداد هذا النسق من الكلام وضوحاً لدى تحليلنا لبعض جوانب قصة المعراج، حين عُرج بالنبي ﷺ إلى السماء ، فيما روته كتب الصحاح ، بشأن سدرة المنتهى، حيث استغرق في نعتها بقوله : " هي شجرة فوق السماء السابعة ، أصلها عند الجنة وفرعها باسق ، إليها منتهى كل مَلك صاعد ومنتهى كل مَلك نازل ، تجري عند أصولها أربعة أنهر ، نبقها – أي ثمرها – كأنه القلال ، وورقها كأنه آذان الفيلة، يسير الراكب في ظلها مائة سنة ، على كل ورقة من أوراقها يقف مَلك ، كأنهم الغربان ، تغشى أغصانها بسط من ذهب ، تبدو منها حبات اللؤلؤ..." [1] وهكذا يسترسل النبي ﷺ في ذكر نعوت هذه السدرة ويقربها لنا بذكر المثال الأقرب إليها مما نشاهده ونتصوره في حياتنا ، لنقف بذلك على أفضل تصور يحاكي حقيقتها ، وعندما لم يجد النبي ﷺ مثالاً يقرِّب به حقيقة أغصانها استعان بالتصوير البياني ليلفت إلى ضخامة هذه الأغصان ، فقال يسير الراكب في ظل كل غصن منها مسيرة مائة سنة ، ومع روعة هذا التصوير ، إلا أننا في حقيقة الأمر لا نستطيع أن نقيم في أذهاننا تصوراً يحاكي حقيقة هذه الأغصان ، أكثر من تصور شجرة بأغصانها المعتادة ، مضافاً إليها ضخامة وسعة تحاكي ضخامة وسعة النجوم والكواكب السيارة ، وذلك لعدم وجود مثال لها بين الشجر يعكس حقيقة حجمها .

ثم عندما صعد النبي ﷺ بين ثنايا هذه الشجرة ، وبلغ مقاماً سمع معه صريف الأقلام التي تكتب في اللوح المحفوظ ، ورأى النور الأعظم ، وكلمه ربه جل وعلا، وغشي السدرة ما غشيها من أمر الله تعالى ، تغيَّرت ، قال صلى الله عليه وسلم : " ما أحد من خلق الله يستطيع أن ينعتها من حسنها " وفي رواية " تغيَّرت وغشيها ألوان لا أدري ما هي " [2] ؟ .

---

[1] ابن أبي شيبة، المصنف، ج8، ص68. والترمذي، السنن، باب ومن سورة النجم، رقم (3587). والبيهقي، دلائل النبوة، رقم (670)، ج2، ص265، ورقم(679)، ج2، ص274.

[2] البخاري، الجامع الصحيح، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء، رقم(342)، وباب ذكر الملائكة، رقم(3035). ومسلم، الصحيح، باب الإسراء برسول الله، رقم (259). والإمام أحمد، المسند، رقم (12527)، ج3، ص148، ورقم (21326)، ج5، ص143. وأبو يعلى، المسند، رقم (3450)، ج6، ص169 .

لقد شاهد النبي ﷺ هذا الحسن وهذه الألوان ، إلا أنه لم يستطع الحديث عنها ولا وصفها ، وجزم بعدم استطاعة أحد من الخلق نعتها ، لعدم وجود مثال يعكسه في واقع ما عهده هذا الخلق ، وقد قرر النبي ﷺ ، وهو الذي لا ينطق عن الهوى ، ولا يغادر كلامه منطوق الحكمة ، أن تنكُّب الحديث عن ذوات الأشياء الغائبة ، مع فقد المثال لها ، يوقع في استجلاب الوهم ، وهو تنكب في المحصلة لمحال .

فإذا كان هذا البهاء وهذا الحسن وهذه الألوان الباهرة التي غشيت سدرة المنتهى، وهي مخلوقة ، ليس لها مثال تعرف به ، فكيف بذات الله الواحد القدوس المتفرد بكمالاته ، لذلك كان منهج الصحابة رضوان الله عليهم ، وجلِّ العلماء من سلف هذه الأمة ، ومحدثيها ، وفقهائها ، يأخذ بهم لفهم الألفاظ الذاتية المضافة للحق من خلال سياقها الواردة فيه ، في ضوء الصفات التي لها مثال تعرف به ، فقد تجلى الحق سبحانه بأسمائه وصفاته المؤثرة في واقع خلقه ، وتركت هذه الأسماء والصفات آثاراً أقامت أمثلة تعرف بها ، بخلاف الذات المقدسة ، فلم يتجل الله سبحانه بذاته في شيء، وأما الألفاظ الذاتية مجردة ، فقد قضى منهجهم ، بإضافتها كما وردت مضافة وتفويض معانيها الظاهرة دون الجزم فيها بتأويل ، ولا القطع فيها بتشبيه أو تجسيم ، جاء عن ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدالله بن عباس فيما رواه تلميذه سعيد بن جبير أنه كان يديم توجيههم بقوله : تفكروا في كل شيء ، ولا تفكروا في ذات الله [1] .

من جهة أخرى كان ثمة أصلُ ثانٍ يزيد من حضور منهج التفويض ، ويعزز انتشاره وهو اعتبار الألفاظ الذاتية المضافة إلى الحق سبحانه ، ألفاظاً متشابهة ، يفوض العلم بها مجردة على التحقيق إلى الله تعالى ، مطابقة لمنطوق الآية الكريمة (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنَّ أم الكتاب، وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وما يعلم

[1] ابن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية ، ص 65 .

تأويله إلا الله، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا)[1]،علماً بأن التشابه يأتي على صور، منها :

(1) ما ذكره ابن قتيبة الدينوري في تأويل مشكل القرآن ، أنَّ التشابه أنْ يشبه اللفظ اللفظ في الظاهر والمعنيان مختلفان ، ثم قيل لكل ما غمض ودقَّ متشابه .[2]

2) ما ذكره أبوبكر الجصاص في فصوله ، أن المتشابه ما يحتمل وجهين أو أكثر من المعنى ، والمحكم ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً [3] .

3) ما ذكره فخر الإسلام البزدوي ، أن المحكم هو ما في العقل بيانه ويُفهم المراد منه، والمتشابه بخلافه ، فالمحكم ما ظهر لكل أحد من أهل الإسلام حتى لم يختلفوا فيه ، والمتشابه بخلافه [4] .

4) ما ذكره الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره ، أن المتشابه ما لم يكن لأحد إلى علم تأويله سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه والمحكم ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه وتفسيره [5] .

ومع كون حمل التشابه في الألفاظ الذاتية على هذه الصورة الأخيرة بعيداً إلى حدٍّ معين ، فإلى أي صورة تم صرف هذا التشابه ، فإنها كافية لتمثل منهج التفويض ، باعتبار أن هذه الألفاظ تردها الاحتمالات ، وفيها مظنة قياس الغائب بالشاهد ، وهو محال ، لانتفاء مثال الذات الإلهية في الشاهد من كل وجه .

فقد سأل رجل علياً كرم الله وجه ، أن يصف له الله عز وجل ، فقال : كيف يوصف الذي عجزت الملائكة مع قربهم من كرسي كرامته ، وطول ولههم إليه،

---

[1] سورة آل عمران – الآية 7 .
[2] الدينوري ، ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، ص 101-102 .
[3] الجصاص ، أحمد بن على ، الفصول في الأصول ، تحقيق د.عجيل النشمي ، جـ 1 ، ص 373 .
[4] البخاري ، علاء الدين ، كشف الأسرار عن أصول البزدوي ، جـ 1 ص 51 .
[5] الطبري ، ابن جرير ، جامع البيان عن تأويل القرآن ، تحقيق محمود شاكر ، جـ 6 ، ص 202 .

وتعظيم جلال عزته ، وقربهم من غيب ملكوت قدرته ، أن يعلموا إلا ما علَّمهم، وهم من ملكوت القدس كلهم ، ومن معرفته على ما فطرهم عليه ، فقالوا (سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم) [1] ، فخذ أيها السائل ما أوتيت من العلم وكن من الشاكرين ، وما كلفك الشيطان علمه مما ليس عليك في الكتاب فرطه ، ولا في سنة النبي ﷺ ولا عن أئمة الهدى أثره ، فكل علمه إلى الله سبحانه، فإنه منتهى حق الله عليك [2].

ويذكر الإمام البخاري أن الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود ، كان يقول لأصحابه : من علم علماً فليقل به ، ومن لا فليقل الله أعلم ، فإن من علم الرجل أن يقول لما لا يعلم ، الله أعلم ، فإن الله تعالى قال لنبيه ﷺ : (قل ما أسألكم عليه من أجر و ما أنا من المتكلفين) [3] ، وكان يقول أيضاً : ما سألتمونا عن شيء من كتاب الله نعلمه أخبرناكم به ، أو سنُة من نبي الله ﷺ أخبرناكم به ، ولا طـاقة لنا بما أحدثتم [4] .

ووفق القواعد المعرفية التي تلقاها الصحابة رضوان الله عليهم من رسول الله ﷺ، فليس من مؤونة علم الرجل ، ولا سعة فقهه وتفسيره ، أن يتعرض لكل لفظ ورد في القرآن بالشرح والبيان ، وإنما هناك ألفاظ مشكلة يوكل العلم بها على التحقيق إلى الله سبحانه ، وهناك ألفاظ استأثر الله بعلمها ، وهذا منهج سار عليه جلُّ مفسري العصور السلفية الأولى ، وتابعهم فيه كبار المحققين من مفسري الحقب اللاحقـة .

---

[1] سورة البقرة ، الآيـة 32

[2] ابن الوزير ، إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق في أصول الدين ، ص 33 .

[3] سورة ص ، الآيـة 86 .

[4] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل ، عقائد السلف ، تحقيق على سامي النشار وعمار الطالبي ، ص 155 .

فقد ذكر البخاري أن النبي ﷺ سمع قوماً يتدارؤون [1] فقال (إنما هلك من كان قبلكم بهذا ، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض ، فلا تضربوا بعضه ببعض ، ما علمتم منه فقولوا ، وما لا فكلوه إلى عالمه) وفي رواية قال : (ما أشكل عليكم فكلوه إلى عالمه، ولا يدخل في المتشابهات إلا ما بُيِّن له) [2] .

فالنبي ﷺ يوضح ، كما تشير إليه الرواية الأخيرة ، أن من صور المتشابه الذي يوكل علمه إلى الله تعالى ، المشكل في معناه ودلالته من النصوص ، سواء بالنظر إلى ذاته ، أو بالنظر إلى غيره من النصوص ومقارنته بها ، وأن هذا المشكل لا يدخل أحد في التعرض له بتفسير أو تأويل أو بيان ، إلا من بُيِّن له واقع دلالته وما يفيده على التحقيق ، وهذا إن وجد ، فإنه بين العلماء في كل حين عزيز نادر ، وعندها فالسلامة تصبح أرجى في التفويض .

المطلب الرابع : الأصل الذي يبنى عليه منهج التأويل

إذا انطلقنا من قاعدة أن الألفاظ الذاتية المضافة إلى الحق سبحانه متشابهة من قبيل ما أشكل ، واحتمل في دلالته أكثر من معنى ، وليست من قبيل المتشابه الذي خفي ، يصبح الخوض في تأويلها ممكناً ، وذلك بحملها على القرائن المصاحبة في إطار السياق ، ومسوغات أساليب وأنماط التعبير في اللغة العربية ، وبردها كذلك إلى المحكمات وتفسيرها في ضوئها ، ليتعين بعدها معنى بعينه ، ولتؤول هذه الألفاظ محكمات مضافة .

يؤكد الإمام أبو حامد الغزالي ، المتوفى (505)هـ ، أننا لسنا نرتضى قول من يقول إن آيات الاستواء وسواها من نصوص الذات من المتشابهات بعين الخفية ، كحروف أوائل السور ، فإن حروف أوائل السور ليست موضوعة باصطلاح سابق للعرب للدلالة على المعاني ، فهي غير داخلة في استعمالاتهم ، بعكس ألفاظ

[1] قوله يتدارؤون ، يعني : يَتدافَعون في الخُصومة ويختلفون ، وتقول: تَدارأْتم، أَي اخْتَلَفْتُم وتَدَافَعْتُم. ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (درأ) .

[2] البخاري ، خلق أفعال العباد ، عقائد السلف ، ص 154 .

وعبارات هذه النصوص ، فإنها من قبيل ما تتلفظ به العرب وتستخدمه ، لذلك فاللائق بالعلماء تعريف دلالات هذه الألفاظ ، وتفهمها وفق قواعد التنزيه ، وتعيين المعاني والتأويلات المناسبة لها [1] ، فهذا هو عمل الراسخ في العلم ، وعمل الذين بيِن لهم من العلماء وفق إشارة حديث النبي .. المتقدم [2]

إلا أن إظهار التأويل ، كما يرى الغزالي ، ليس بفرض عين على العلماء ، خاصة أمام العوام ، إذ لم يرد بذلك تكليف ، بل التكليف الذي هو فرض عين إنما يكون في إظهار التنزيه عن كل ما يشبه المولى سبحانه بغيره ، وتنقية العقائد من كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث ، من الهيئات والأعراض ، ونحقق أنه تعالى موجود ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، وعندها ليس ثمة ما يمنع من التزام منهج التفويض وفق مذهب السلف ، مع وضوح المعاني وظهور تأويلاتها ، شريطة أن يتم التقيد التام بالتعبير عن آيات وأخبار الذات بحقيقة ألفاظها ، فنقول ، استوى على العرش ، أي كما أخبر لا كاستواء البشر ، ولاينبغي أن يقال مستوٍ ويستوي ، وذلك مع نفي الجسمية ومتعلقاتها من الإحاطة ، والتركيب ، والمسيس ، والجهة [3] .

يذكر الإمام أبوسليمان الخطابي ، المتوفى (388) هـ ، أن المتشابه الذي هو من قبيل ما خفي ، لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته ، وهو الذي يتبعه أهل الزيغ، فيطلبون تأويله ، ولا يبلغون كنهه ، فيرتابون فيه ويفتنون ، ويضرب الراغب الأصفهاني لهذا النوع من المتشابه مثلاً ، بوقت الساعة ، وخروج الدابة ونحوهما [4]، أما المتشابه الذي هو من قبيل المشكل ، والمحتمل لأكثر من معنى ، وما غمض

(1) الغزالي ، أبو حامد ، الاقتصاد في الاعتقاد ، ص 36

(2) يذكر صاحب كتاب كشف الأسرار عن أصول البزدوي ، أن أقوال أهل العلم في تفسير الواو، في قوله تعالى " وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم " وتحديد نوع الوقف متوازية بين الأمرين (ص 55) وكذلك قرر الراغب الأصفهاني في المفردات (ص 255) .

(3) المصدر نفسه ، وانظر : الغزالي ، أبو حامد ، إلجام العوام عن علم الكلام ، ص 241 - 259

(4) الأصفهاني ، الراغب ، المفردات ، ص 254

معناه ودق ، فيرى الخطابي ، أن تأويله يكون برده إلى المحكم ، واعتباره به ، فإذا فعل الراسخ ذلك عرف معناه [1] .

ويوضح الإمام فخر الإسلام البزدوي، علي بن محمد المتوفى (482) هـ ، هذا النسق من الكلام بقوله : إن كل متشابه يمكن ردُه إلى محكم ، فإن الراسخ يعلم تأويله ، كقوله تعالى " نسوا الله فنسيهم " [2]، فهذا متشابه يوهم أن الله ينسى ، يمكن رده إلى قوله تعالى " لا يضل ربي ولا ينسى " [3] ، الذي هو المحكم ، فيكون معناه ، جازاهم جزاء النسيان ، وهو الترك ، أي بأن تركهم ، وكل متشابه لا يمكن رده إلى محكم ، فإن الراسخ لا يعلم تأويله ، كقوله تعالى " يسألونك عن الساعة أيان مرساها ، قل إنما علمها عند ربي " [4] . والحقيقة أن هذا النوع من التشابه ، الذي هو مشكل ومحتمل، يؤول في النهاية إلى محكم مضاف ، وذلك بعد رد الراسخ إياه إلى المحكم الذاتي ، وتفسيره في ضوء القرائن المصاحبة ، ومسوغات اللغة ، بتدقيق ونظر ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحديد صورة التشابه في نص من النصوص الذاتية ، وأصول ردِّه إلى المحكم ، وتعيين القرائن المسوغة ، تبقى أموراً مختلفة ومتفاوتة من عالم لآخر ، وهذا ما يؤكد نسبية التشابه والإحكام في التعامل مع هذا النوع من صور المتشابهات، ويبني قواعد تحرير الاختلاف بين العلماء في تحديد نوع المتشابه ودرجاته، ونوع القرائن الموجهة للتأويل ودرجاتها كذلك .

يقول ابن الوزير ، وليس كل دليل عقلي ، قرينة من القرائن ، قاطعاً ، خاصة في المواضع الدقيقة التي اختلف فيها ، بل يجوز أن يقع الخطأ على المحقق في مثل هذا، وينبغي أن يحذره المصنف ، فإن كثيراً من أهل العقول يقصر في هذا الموضع، فيظن في بعض العقليات أن دليله قاطع ، وليس بقاطع في نفس الأمر ، ثم

[1] الخطابي ، أبو سليمان ، معالم السنن ، جـ 4 ، ص 331
[2] سورة التوبـة ، الآيـة 67
[3] سورة الأعـراف ، الآيـة 187
[4] البخاري ، علاء الدين ، كشف الأسرار ، جـ 1 ، ص 56

يعارضه السمع فيرى في نفسه أن التأويل يتطرق إلى السمع ، أي الخبر ، لاحتمال اللفظ اللغوي له دون الأدلة العقلية القاطعة في ظنه أنها قاطعة ، ولا يدري أن قطعه بأنها قاطعة قطع بغير تقدير ولا هدى [1] .

ومثله ما أوجزه الإمام ابن دقيق العيد المتوفى (702) هـ، بقوله، "إننا نقبل التأويل إذا كان المعنى الذي أوِّل به قريباً مفهوماً من تخاطب العرب، وتؤكده الأدلة العقلية القاطعة ونتوقف فيه إذا كان بعيداً" [2] .

والذي يبدو راجحاً بعد هذا ، أن كل لفظ متشابه محتمل ، لم يقطع سياق وروده، ولا مسوغات اللغة ، ولا القرائن المصاحبة ، من محكمات ، أو أدلة عقلية أخرى ، بلزوم صرفه إلى وجه محتمل بعينه ، وإبطال ما سواه ، فإنه يلحق بالمتشابه الخفي ، لجهة ترجح تفويضه على الخوض في تأويله بناء لظنون غير مؤكدة ، وذلك نحو قوله تعالى " الرحمن على العرش استوى " وقوله "ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي"، أما عندما يرد اللفظ المتشابه في سياق يرجح تعيين وجه من وجوه المعاني المحتملة ، وتقره استعمالات اللغة ، وتقطع به القرائن المصاحبة ، فإنه يتوجب عندها الجزم بتأويل هذا اللفظ ، وصرفه عن ظاهره المعهود إلى المعنى المتعين ، وذلك نحو قوله تعالى " على ما فرطت في جنب الله " أي حق الله تعالى عليَّ ، فإن قول من اعتبر الجنب صفة ، منكر ، وهو شديد النكارة ، ونحو قوله تعالى في الحديث القدسي " إذا أتاني – أي عبدي – يمشي ، أتيته هرولة " ، أن الهرولة كناية عن سرعة الإجابة ، وقوله " العظمة إزاري " ، أن الإزار هو إزار العز ، فعظمته تعالى عزته ، وأمثال هذه الألفاظ المتشابهة المحتملة ، متى أمكن عرضها على قرائن قاطعة ، وتهيأت لها هذه القرائن ، فإنها تؤول ، وتصبح محكمات مضافة ،

(1) ابن الوزير ، إيثـار الحق ، ص 114

(2) الميداني ، عبدالغني ، شرح العقيدة الطحاوية ، تحقيق محمد الحافظ ، ومحمد المالح ، ص 74

هذا ما برز في نتاج عدد كبير من المحدثين ، وأوائل المتكلمين ، على اختلاف يسير بينهم ، وهو ما يؤكده منهج الإمام البيهقي اللاحق .

المبحث الثاني : قدسية الذات الإلهية وتنزيهها

المطلب الأول : منهج البيهقي في الحديث عن الذات الإلهية

يستهل الإمام البيهقي كلامه في هذا الباب ببيان معنى قوله تعالى (ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير) [1] ، يقول ، معناه ليس كهو شيء ، وهو نظير قوله عز وجل (فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا) [2] ، أي بالذي آمنتم به ، فقد ذكر عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قرأها (فإن آمنوا بالذي آمنتم به) ، ويقول القائل مثلي لا يقابل بمثل هذا الكلام ، ومثلي لا يعاب عليه ، يريد نفسه [3]، فيكون المعنى، ليس كنفسه شيء ، يقول البيهقي ، ويُحتمل أن تكون الكاف في قوله (ليس كمثله) زيادة ، كما يقال في الكلام ، كلمني فلان بلسان كمثل السنان ، فالمعنى ليس مثله شيء ، والعرب إذا أرادت التأكيد في إثبات المشبه كررت حرف التشبيه ، فقالت هذا كهكذا ، كما جمعت بين اسم التشبيه وحروفه ، فقالت هذا كمثل هذا ، فلما أراد الله سبحانه أن ينفي التشبيه على آكد ما يكون من النفي ، جمع في قراءتنا التي نقرأ بها ، بين حرف التشبيه واسم التشبيه ، فقال (ليس كمثله شيء) ، حتى يكون النفي مؤكداً على المبالغة [4] أي على صيغة المبالغة في النفي ، إذ الله سبحانه ليس له مثل، وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنه ، أنه كان ينهى أصحابه عن قراءة الآية (فإن أمنوا بمثل ما أمنتم به) بهذا الوجه ، ويأمرهم أن يقرؤوها بوجه (فإن

[1] سورة الشورى ، الآية 11
[2] سورة البقرة ، الآية 137
[3] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 277
[4] المصدر نفسه

آمنوا بالذي آمنتم به) ، يقول لهم ، فإن الله سبحانه ليس له مثل [1] يريد الإشارة إلى واقع الربط بين هذه الآية وأية التنزيه ، يقول البيهقي ، ونهي ابن عباس رضي الله عنه ، هو شيء ذهب إليه للمبالغة في نفي التشبيه عن الله عز وجل ، والقراءة العامة أولى ، فإن معناها ما ذكرناه [2].

ويؤكد البيهقي نفي أن يكون لله سبحانه مثل أو مثال ، بما يرويه من طريق ابن عباس ، قال : جاءت اليهود إلى النبي ﷺ ، فقالوا : يا محمد صف لنا ربك الذي بعثك، فأنزل الله عز وجل: (قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد - فيخرج منه - ولم يولد - فيخرج من شيء - ولم يكن له كفواً أحد - ولا شبيه -) فقال : (هذه صفة ربي عز وجل ، وتقدس علواً كبيراً) [3] ، ومن طريق ابن عباس كذلك في قوله تعالى (ولله المثل الأعلى) [4] ، قال ليس كمثله شيء ، وفي قوله تعالى (هل تعلم له سميا) [5]، قال هل تعلم للرب مثلاً أو شبيهاً ؟! [6] ، ومن طريق التابعي الجليل الحسن البصري أن رجلاً سأله ، هل تصف لنا ربك ؟! قال نعم ، أصفه بغير مثال [7].

ويبين البيهقي أن نفي أن يكون لله مثل أو مثال ، كما تضافرت الأدلة على إثبات ذلك ، يؤكد بصورة قاطعة استحالة أن يقوم بالله سبحانه شيء من لوازم الذوات المخلوقة في الشاهد ، بما يعتريها من أعراض ، وتغيرات ، وحدوث ، فقد قال إبراهيم عليه السلام ، فيما رويناه عن أبي سليمان الخطابي ، حين رأى الكوكب ، هذا ربي، ثم تبين له فساد هذا القول لما رأى القمر أكبر جرماً ، وأبهر نوراً ، فلما رأى الشمس ، وهي أعلى في منظر العين ، وأجلاها للبصر ، وأكثرها ضياءً وشعاعاً،

[1] المصدر نفسه ، ص 278
[2] المصدر نفسه
[3] المصدر نفسه ، ص 279
[4] سورة النحل الآية 60
[5] سورة مريم الآية 65
[6] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 280
[7] المصدر نفسه

قال هذا ربي ، هذا أكبر ، فلما رأى أفولها وزوالها وتبين له كونها محلاً للحوادث والتغيرات تبرأ منها كلها ، وانقطع عنها إلى رب هو خالقها ومنشئها ، لا تعترضه الآفات ، ولا تحله الأعراض والتغيرات [1] .

من هذه القاعدة المحكمة ينطلق البيهقي في معالجة مسألة الألفاظ الذاتية المضافة إلى الحق سبحانه ، فهو يؤكد أن الله سبحانه ذات ، وأنه شيء ، وذاتيته وشيئيته ، إنما تؤكدان تحقيق وجوده ، الذي هو حقيقة وجودية كبرى ، ليس من قبيل المعنى المجرد، ولا المادة ، ولا الجسم ، ولا الصورة المركبة التي تتحد فيها أجزاؤها وأبعادها ، بل هو وجود واحد من كل وجه ليس بمتحد ، مطلق ليس بمضاف ، كامل ليس بناقص ، واجب لذاته ليس بممكن بالنظر إلى تعلقه بغيره ، أزلي باقٍ ، سرمدي ليس بمتناهٍ .

ويستشهد البيهقي لإثبات الشيئية بقوله عز وجل (قل أي شيء أكبر شهادة ، قل الله شهيد بيني وبينكم)[2] ، وبقوله صلى الله عليه وسلم (إن أشهر بيت تكلمت به العرب ، كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل) [3] ويستشهد لإثبات الذات بقوله صلى الله عليه وسلم (لم يكذب إبراهيم قط إلا ثلاث كذبات ، ثنتين في ذات الله ، قوله إني سقيم ، وقوله بل فعله كبيرهم هذا ، وواحدة في شأن سارة ، إنك أختي)[4]، وعن ابن عباس (تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله) [5] أي في حقيقة كنه ذاته .

ومثل ما قيل في الذات والشيء ، يقال في النفْس ، بسكون الفاء ، فالله سبحانه نفْس بمعنى أنه موجود ثابت غير منتفٍ ولا معدوم ، وكل موجود نفْس ، وكل

[1] المصدر نفسه ، ص 281

[2] سورة الأنعام ، الآية 19

[3] البخاري، الجامع الصحيح، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، حديث رقم (6147)، ومسلم، الصحيح، كتاب الشعر، باب (1)، حديث رقم (6025) .

[4] البخاري، الجامع الصحيح، باب قوله تعالى: واتخذ الله إبراهيم خليلا، حديث رقم (3358)، ومسلم، الصحيح، باب من فضائل إبراهيم الخليل، حديث رقم (6294) . وهذا ليس كذبا صراحا وإنما هو من باب المعاريض، وفيها كما يقول النبي ﷺ مندوحة عن الكذب .

[5] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 281 ، 283

معدوم ليس بنفْس ، يقول البيهقي ، والنفْس في كلام العرب على وجوه ، منها نفس منفُوسة ، مجسمة مروحة ، أي فيها روح ، ومنها مجسمة غير مروحة ، تعالى الله عن هذين علواً كبيراً ، ومنها نفْس بمعنى إثبات الذات ، كما تقول في الكلام ، هذا نفس الأمر ، تريد إثبات الأمر ، لا أن له نفساً منفوسة ، أو جسماً مروحاً ، فعلى هذا المعنى يقال في الله إنه نفس، قال الله عز وجل (ويحذركم الله نفسه) [1] ، وقال (كتب ربكم على نفسه الرحمة) [2] ، وقال (واصطنعتك لنفسي)[3] ، وفي الحديث القدسي يقول الله عز وجل (أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه حين يذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي)[4] ، وفي آخر يقول الله تعالى : (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا)[5] ، وقال رسول الله ﷺ (لا أحد أغير من الله ، ولذلك حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا شيء أحب إليه المدح من الله ، ولذلك مدح نفسه) [6] .

المطلب الثاني : البيهقي ينكر صحة إطلاق الصورة أو الشخص على الذات الآلهية

وأما الصورة فإن الإمام البيهقي لا يرى صحة إضافتها للحق سبحانه ، إذ هي لا تفيد معنى تحقيق الوجود ، بخلاف الذات ، والشيء ، والنفس ، بل غاية ما تفيده هو التركيب ، والله ليس بمركَّب ، حيث يشترك جميع الخلق بلا استثناء في قانون التركب ، وإنما الله سبحانه هو المركِّب ليس كمثله شيء ، قال تعالى (الذي خلقك فسواك فعدلك ، في أي صورة ما شاء ركبك) [7] .

---

[1] سورة آل عمران الآية 28

[2] سورة الأنعام الآية 54

[3] سورة طه الآية 41

[4] البخاري، الجامع الصحيح، باب قوله تعالى: ويحذركم الله نفسه، حديث رقم (6970)، ومسلم، الصحيح، باب الحث على ذكر الله تعالى، حديث رقم (2061) .

[5] أخرجه البخاري ومسلم، انظر : الحميدي، الجمع بين الصحيحين، باب المتفق عليه من مسند أبي ذر، حديث رقم (375) .

[6] البخاري، الجامع الصحيح، باب قوله تعالى: ولا تقربوا الفواحش، حديث رقم (4634)، ومسلم، الصحيح، باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش، حديث رقم (2760) .

[7] سورة الانفطار ، الآية ، 7-8

يحكي البيهقي عن عامة المحدثين عدم اعتبار الصورة صفة ذات ، إذ الصورة هي التركيب ، والمصوَّر المركَّب والمصِّور هو المركِّب ، ولا يجوز أن يكون الباري تعالى مصوَّراً ، ولا أن يكون له صورة ، لأن الصورة مختلفة والهيئات متضادة ، ولا يجوز اتصافه بجميعها لتضادها ، ولا يجوز اختصاصه ببعضها إلا بمخصص ، لجواز جميعها على من جاز عليه بعضها ، فإذا اختص ببعضها اقتضى مخصصاً خصصه به ، وذلك يوجب أن يكون مخلوقاً وهو محال ، فاستحال أن يكون مصوَّراً ، وهو الخالق البارئ المصِّور ، وأما ما جاء في ذكر الصورة من الحديث فيرى البيهقي أن الكلام فيه يكون من طريقي تأويله ، أو تمحيص سنده [1] .

وبما أن أحاديث الصورة منها الصحيح والضعيف ، فسيكون الحديث عن الصحيح منها من طريق تأويله ، وعن الضعيف من طريق رده وبيان زيفه ، فمن أمثلة الصحيح ما ورد من طريق أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ (خلق الله آدم على صورته ، طوله ستون ذراعاً ، فلما خلقه ، قال له اذهب فسلم على أولئك النفر من الملائكة ... فاستمع ما يحيونك فإنه تحيتك وتحية ذريتك ، فذهب فقال السلام عليكم ، فقالوا ، وعليكم السلام ورحمة الله ، فزادوا رحمة الله ، قال ، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم ، طوله ستون ذراعاً ، فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن) [2] .

قال الإمام أبوسليمان الخطابي في بيان معنى هذا الحديث ، أن الهاء في كلمة (صورته) وقعت كناية بين اسمين ظاهرين فلم تصلح أن تصرف إلى الله عز وجل، لقيام الدليل على أنه سبحانه ليس بذي صورة ، فهو ليس كمثله شيء ، فكان مرجع الهاء إلى آدم عليه السلام ، فالمعنى أن الله سبحانه خلق آدم على صورته التامة

[1] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 289 ، وما بعدها .

[2] اللالكائى ، هبة الله ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، ط 2 (9ج) ، تحيق د.أحمد الغامدي ، جـ 3 ص (468–469) ، والحديث رواه البخاري في صحيحه ، برقم (6227) ، ومسلم برقم (2841) ،والإمام أحمد في المسند جـ 2 ، ص 315 .

طوله ستون ذراعاً ، خلقاً مبتدأ ومباشراً هكذا بدون أطوار ، بخلاف ذرية آدم ، فإنما خلقوا أطواراً كانوا في مبدأ الخلقة نطفة ، ثم علقة ، ثم مضغة ، ثم صاروا صوراً أجنة إلى أن تتم مدة الحمل ، فيولدون أطفالاً ، وينشؤون صغاراً ، إلى أن يكبروا ، فتطول أجسامهم ، يقول ، إن آدم لم يكن خلقه على هذه الصفة ، لكنه أول ما تناولته الخلقة وجد خلقاً تاماً طوله ستون ذراعاً [1].

ويذكر الإمام البيهقي عن بعض أشياخه ، أن للحديث فوائد أخرى ، منها أن اليهود كانوا يقولون إن صورة آدم قد شوهت بعد خروجه من الجنة ، فأراد النبي ﷺ أن يبين أن آدم كان مخلوقاً ابتداءً على صورته التي أهبط عليها بعد الخروج من الجنة ، لم تشوه صورته ، ولم تغير خلقته (2) .

أما الحديثان الآخران اللذان وردا في باب الصورة من طريق أبي هريرة ، فقد أتيا مفسرين على خلاف ما عناه مثبتة الأثرية ومعهم المشبهة ، فالأول أتى بلفظ (إذا قاتل أحدكم أخاه فليتجنب الوجه ، فإن الله خلق آدم على صورته)(3)، والثاني أتى بلفظ أشد تفسيراً (إذا قاتل أحدكم فليتجنب الوجه، لا يقولن قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك، فإن الله خلق آدم على صورته)[4]، أي صورة وجهه على صورة هذا الوجه المقبح، وصورة هذا الوجه المضروب ، فهو بقوله ، قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك، إنما يقبح وجه آدم ، وبضربه الوجه ، وتشويهه إياه، إنما يعبث بأصل الخلقة، التي أتت على صورة أحسن تقويم ، قال تعالى (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) [5]، أي الإنسان الطيني الأول وهو آدم عليه السلام، قال البيهقي وروينا من طريق أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال (إذا ضرب أحدكم فليتجنب الوجه، فإن الله

---

[1] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 290

[2] المصدر نفسه .

[3] اللالكائي ، شرح أصول الاعتقاد ، جـ 3 ، ص 470 ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة برقم (115)

[4] اللالكائي ، شرح أصول الاعتقاد ، جـ 3 ، ص 470 ، والحديث رواه الإمام أحمد في المسند ، جـ 2 ، ص 434

[5] سورة التين ، الآية ، 4

قد خلق آدم على صورته، فإنما أراد، والله أعلم، أن الله خلق آدم على صورة هذا المضروب [1] .

وقد وردت روايات لهذا الحديث الأخير أتت بزيادات ضعيفة ، منها ما رواه عبدالله بن الإمام أحمد المتوفى (290) هـ، في كتاب السنة من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عمر ، بلفظ زاد فيه قوله ،(فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن)(2)، ومنها ما رواه الطبراني المتوفى (360) هـ، في المعجم الكبير بلفظ (فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن) (3)، وكلا الحديثين ضعيفان ، قال أبوبكر بن خزيمة المتوفى (311) هـ، في كتابه التوحيد، في الحديث الأول ، والذي عندي أن في الخبر عللاً ثلاثاً ، إحداهن أن الإمام الثوري قد روى الحديث فخالف الأعمش في إسناده ، فأرسل الثوري ولم يقل عن ابن عمر ، والثانية ، أن الأعمش مدلس ، لم يعلم أنه سمع من حبيب بن أبي ثابت، والثالثة ، أن حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلس ، لم يذكر أنه سمع من عطاء [4]، وفي الحديث الثاني يقول الإمام الهيثمي ، رجاله رجال الصحيح ، غير إسحاق بن إسماعيل الطالقاني ففيه ضعف [5] .

وقد علَّق الإمام البيهقي على الزيادة الواردة (صورة الرحمن) بقوله ، ويحتمل أن يكون لفظ الخبر في الأصل كما روينا أي (على صورته) فأداه بعض الرواة على ما وقع في قلبه من المعنى[6]، وقريب من هذا ما قاله ابن قتيبة الدينوري المتوفى (276) هـ، ولما وقعت هذه التأويلات المستكرهة لحديث الصورة – إذ هو يميل إلى اعتبار الصورة صفة بلا كيف ولا حد – وكثر التنازع فيها ، حمل اللجاجُ قوماً على أن زادوا في الحديث ، فقالوا روى ابن عمر عن النبي ﷺ (أن الله عز وجل خلق آدم على صورة الرحمن) يريدون أن تكون الهاء في صورته ، عائدة لله

(1) البيهقي ، الأسمـاء والصفات ، ص 290
(2) ابن الإمام أحمد ، عبدالله ، كتاب السنة ، ص 150
(3) الطبراني ، المعجم الكبير ، حديث رقم (1380)
(4) ابن خزيمـة ، أبوبكر ، كتاب التوحيد ، ص 38
(5) الهيثمي ، مجمع الزوائـد ، جـ 8 ص 106
(6) البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 291

عز وجل ، وأن ذلك يتبين بأن يجعلوا الرحمن مكان الهاء ، كما تقول ، إن الرحمن خلق آدم على صورته ، فركبوا قبيحاً من الخطأ [1] ، وعليه تكون هذه الزيادة (على صورة الرحمن) منكرة ، لأنها أتت بزيادة الراوي الضعيف على ما رواه الثقات ، والمنكر لا ينظر إليه في أبواب العمل بله الاعتقاد .

والعجيب أن ابن قتيبة بعد انتقاده هذه الزيادة ، وطعنه بصحتها يقول ، فإن صحت رواية ابن عمر عن النبي ﷺ بذلك ، أي بزيادة (على صورة الرحمن) ، فهو كما قال رسول الله ﷺ ، فلا تأويل ولا تنازع فيه ، ولست أحتم على هذا الحديث بتأويل ، ولا أقضي بأنه مراد رسول الله ﷺ ، لأني قرأت في التوراة أن الله عز وجل لما خلق السماء والأرض ، قال ، نخلق بشراً بصورتنا ، فخلق آدم ... ، وهذا لا يصلح له ذلك التأويل ، وكذلك لحديث ابن عباس ، أن موسى ضرب الحجر لبني إسرائيل ، فتفجر ، وقال اشربوا يا حمير ، فأوحى الله تبارك وتعالى إليه ، عمدت إلى خلق من خلقي خلقتهم على صورتي فشبهتهم بالحمير ، فما برح حتى عوقب [2]

ونحن نرى أن كلام ابن قتيبة ، مع كونه من كبار المحققين الأوائل ، قد اضطرب في باب الصورة ، وهو هنا أشد اضطراباً ، إذ كيف يجزم أولاً بعدم صحة نسبة هذه الزيادة إلى النبي ﷺ ، ثم يفترض صحتها ، ثم كيف يتخذ من نص قرأه في التوراة شاهداً يدعم فيه إمكانية صدق الحديث ، مع أن التوراة مجزوم بتحريفها ، ومتى كان الاستشهاد بالذي ورد على لسان الأحبار من إسرائيليات جائزاً في باب العقائد ، حتى نستشهد بما نقل عن ابن عباس عنهم ، مع أن الأثر الذي نسبه إليه ابن قتيبة أتى مقطوعاً من قول تلميذه مجاهد بن جبر بسند ضعيف [3] ، ومتنه غاية في الغرابة ، يتعارض وأبسط شروط العصمة الواجبة للأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام ،

---

[1] ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ، ص 149

[2] المصدر نفسه ، ص 149-150

[3] انظر الأثر والحكم عليه في ، الكرمي ، أقاويل الثقات ، ص 172

وهو لا يعكس سوى أخلاق أحبار اليهود، الذين درجوا على الانتقاص من أنبيائهم ، والنيل من كراماتهم وأمانتهم.

ثم إننا نجد الفرق شاسعاً بين ما عقب به ابن قتيبة بعد افتراضه صحة زيادة (على صورة الرحمن) وما عقب به أبوبكر بن خزيمه حين قال ، وعلى فرض صحة الخبر ، فإن إضافة الصورة إلى الرحمن إنما هو من إضافة الخلق إليه ، لأن الخلق يضاف إلى الرحمن ، إذ الله خلقه ، وكذلك الصورة ، لأنه هو الذي صوّرها ، فمعنى الخبر ، إن صح ، أن ابن آدم خُلق على الصورة التي خلقها الرحمن حين صَّور آدم ثم نفخ فيه الروح [1] .

ورأيت من أحسن ما قيل في الصورة هنا أنها الصفة ، وما تدل عليه من معاني الكمال ، أي أن الله تعالى خلق آدم وبنيه على صورة صفاته العلية ، من العلم ، والإرادة ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والحياة ، وغير ذلك [2] ، وأقام بذلك المثال التي به تعرف صفاته وما تدل عليه من المعاني الكمالية ، مع أن صفات الله سبحانه لا تشبهها على الحقيقة صفات ، إذ هي مطلقة ، وما سواها فمقيد مضاف ، وإنما قام المثال بمحض تجلي الصفات في واقع الخلق ، وهذا مختلف أشد الاختلاف عن قول مثبتة الأثرية ومعهم المشبهة ، أن الصورة هنا هي صورة الذات ، وأن الله خلق آدم وبنيه على صورة ذاته ، وجعل ذات الإنسان مثالاً تعرف به ذات الله ، مع نفي حقيقة المشابهة ، إذ هي كما يقولون صورة لا كالصور، جلَّ الله عن ذلك ، فذاته لا مثال لها، ولم يتجل الله بذاته في شيء حتى تعرف به .

ويؤكد مجيء الصورة بمعنى الصفة ما ذكره الإمام الكرمي الحنبلي المتوفى (1033) هـ، في أقاويل ثقات ، أن العرب تستعمل الصورة على وجهين :

أحدهما : الصورة التي هي شكل مخطط محدود بالجهات .

[1] ابن خزيمه ، كتاب التوحيد ، ص 39

[2] الكرمي ، أقاويل الثقات ، ص 171 .

الثاني : بمعني صفة الشيء ، كقولهم ، ما صورة أمرك ؟ وكيف كانت صورة نفسك ؟ أي صفة ذلك ، وهذا هو المراد هنا ، فإن الله تعالى ، جعل آدم خليفة في أرضه ، يعلم، ويأمر، وينهى، ويسوس، ويدبر، وسخر له ما في السموات وما في الأرض (1).

كما يتأكد مجيء الصورة بمعنى الصفة ، بالحديث الصحيح ، الذي فيه بيان اختبار الله تعالى يوم القيامة لهذه الأمة ، وفيه (... و تبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتيهم الله تبارك وتعالى في صورة غير صورته التي يعرفون ، فيقول أنا ربكم ، فيقولون ، نعوذ بالله منك ، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه ، فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون، فيقول أنا ربكم ، فيقولون أنت ربنا، ويدعوهم ... الحديث)[2] .

قال البيهقي ، وقد تكلم الشيخ أبو سليمان الخطابي في تفسير هذا الحديث وتأويله بما فيه الكفاية ، فقال ، وأما ذكر الصورة في هذا الحديث ، فإن الذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن يعلمه ، أن ربنا ليس بذي صورة ، ولا هيئة ، فإن الصورة تقتضي الكيفية ، وهي عن الله منفية ، وإنما يتأول أن تكون الصورة بمعنى الصفة ، كقول القائل ، صورة هذا الأمر كذا وكذا ، يريد صفته ، فتوضع الصورة موضع الصفة ، ومما يؤكد أن معنى الصورة الصفة قوله صلى الله عليه وسلم في رواية عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري (فيأتيهم الله في أدنى صورة من التي رأوه فيها ، وهم لم يكونوا رأوه قط قبل ذلك .....) فعلمت أن المعنى في ذلك الصفة التي عرفوه بها [3] .

ومثل هذا ينقله الإمام الكرمي الحنبلي في أقاويل الثقات ، عن الإمام القرطبي ، إلا أنه بعد ذلك ، وبعد أن استفاض وأحسن في عرض أقوال من اعتبر الصورة

---

(1) المصدر نفسه ، ص 169-170 .

(2) البخاري، الجامع الصحيح، باب قوله تعالى: وجوه يومئذ ناضرة، حديث رقم (7437) ، ومسلم، الصحيح، باب معرفة طريق الرؤية، حديث رقم (469) .

(3) البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 295 ، 297 .

بمعنى الصفة ، قال والله أعلم ، ومذهب السلف أسلم [1] ، أي قراءة الأحاديث الصحيحة الواردة بذكر الصورة وإمرارها كما جاءت دون تأويل ولا حدٍّ ولا تشبيه، وأن تفسيرها هو قراءتها .

قلت أمّا وقد قال تعالى في خلق الإنسان (في أي صورة ما شاء ركبك) فليس في شيء من مذهب السلف اعتبار الصورة صفة ذاتية بلا كيف كاليد، إذ الصورة كل ما تركب من معاني وهيئات مختلفة ، فصورة الصفات هي معانيها الكمالية المختلفة ، وهذا حق ، وهو قائم بالله سبحانه باعتبار كمال المعنى ، وأما صورة الذات ، فهيئتها المكونة من أجزائها وأبعاضها ، وهذا في حقه سبحانه محال ، لاستحالة قيام التركب في ذاته ، فهو ليس كمثله شيء ، فإن قامت الدلائل على اشتراك جميع الخلق في قانون التركب ، فهذا يدل على أن الخالق سبحانه ليس بمركب ، ولا يقولن أحد إن في إضافة الصورة إلى الذات تحقيقا لوجودها، فهذا مما هو معهود في الشاهد ، حيث كل مخلوق لا بد له من صورة أو هيئة تحقق وجوده ، أما المولى سبحانه الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، فتحقيق وجوده، هو في كونه ذاتاً ، وفي كونه شيئاً ، فوحدانية الذات ، تلتقي مع كونها ذاتاً وكونها شيئاً ، ولا تلتقي مع كونها صورة ، إذ الصورة أبداً مركبة ، فأدرك الفرق بين أن نقول الله ذات لا كالذوات ، وشيء لا كالأشياء ، وبين منعنا القول إنه صورة لا كالصور .

وكما مرّ في الصورة فإن الإمام البيهقي لا يرى كذلك صحة إطلاق الشخص على الله سبحانه، ولا عدّ ذلك من الصفات الذاتية، ولو ورد لفظ الشخص مضافاً إلى الله في بعض طرق حديث الغيرة ، فيما رواه الحاكم في مستدركه، من طريق المغيرة بن شعبة ﷺ ، أن النبي ﷺ قال (لا شخص أغير من الله ، ومن أجل غيرة الله حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا شخص أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك بعث المرسلين مبشرين ومنذرين ، ولا شخص أحب إليه المدح من الله ، من أجل

[1] الكرمي ، أقاويل الثقات ، 169-173 .

ذلك وعد الجنة) [1] ، إذ لفظ الشخص هنا ، أتى مخالفاً لما ورد في حديث عبدالله بن مسعود ﷺ المتقدم ، وفيه (لا أحد أغير ... ولا شيء أحب إليه ...) يقول البيهقي نقلاً عن أبي سليمان الخطابي ، إن إطلاق الشخص في صفة الله سبحانه غير جائز ، وذلك لأن الشخص لا يكون إلا جسماً مؤلفاً ، وإنما سمي شخصاً ما كان له شخوص وارتفاع ، ومثل هذا النعت منفي عن الله سبحانه وتعالى ، وخليق أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة ، وأن تكون تصحيفاً من الراوي، لأن لفظ الشيء ولفظ الشخص في الكتابة في شطرهما الأول سواء ، فمن لم يحسن الاستماع، أي تلقي الحديث من الشيخ سماعاً مع الكتابة ، لم يأمن الوهم ، وليس كل الرواة يراعون لفظ الحديث حتى لا يتعدوه ، بل كثير منهم يحدث على المعنى، وليس كلهم بفقيه ، وقد ورد عن بعض السلف قوله ، نعم المرء ربنا لو أطعناه ما عصانا ، مع كون لفظ المرء إنما يطلق في الذكور من الآدميين ، فقائل هذه الكلمة لم يقصد به المعنى الذي لا يليق بصفات الله سبحانه ، ولكنه أرسل الكلام على بديهة الطبع من غير تأمل ، ولا تنزيل له على المعنى الأخص به ، وحريٌّ أن يكون لفظ الشخص في الحديث إنما جرى من بعض الرواة تحديثاً بالمعنى على هذا السبيل ، إن لم يكن ذلك غلطاً من قبل التصحيف [2] .

يقول البيهقي ، ولو ثبتت لفظة الشخص ، بأن يكون قائلها هو رسول الله ﷺ ، لم يكن فيها ما يوجب أن يكون الله سبحانه شخصاً ، فإنما ذلك مشاكلة ، قصد بها المبالغة في إثبات غيرة الله في مقابل غيرة الأشخاص ، وبيان أن أحداً من الأشخاص ما يبلغ تمامها وإن كان غيوراً ، فهي من الأشخاص جبلة جبلهم الله تعالى عليها ، فيكون كل شخص فيها بمقدار ما جبله الله تعالى عليها منها ، وهي من الله تامة على طريق الزجر عما يغار منه ، وقد زجر عن الفواحش كلها ما ظهر منها وما بطن ، وحرمها، فهو بذلك أغير من غيره فيها، وقد روينا من طريق ، عن

[1] الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج4، ص399، حديث رقم (8060)و(8061)

[2] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 287 .

الحافظ أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني المتوفى (371) هـ- صاحب أبي الحسن الأشعري - ، في بيــان معنى (لا شخص أغير من الله)، قوله : ليس فيه إيجاب أن الله شخص، وهذا كما روي (ما خلق الله شيئاً أعظم من آية الكرسي) ، فليس فيه إثبات خلق آية الكرسي، وليس فيه إلا أن لا خلق في العظم كآية الكرسي، لا أن آية الكرسي مخلوقة [1] ، فالمقابلة هنا في حقيقة العظم لا حقيقة الخلق ، وهناك في حقيقة الغيرة ، التي هي معنى يفيد غاية الزجر عما يغار منه عند انتهاك الحرمات ، لا المقابلة في حقيقة الشخصانية .

المبحث الثالث : أصول تأويل النصوص الذاتية عند الإمام البيهقي

لدى تعمقنا في تحليل ظاهرة تأويل النصوص الذاتية عند الإمام البيهقي، نجد أن صور هذه الظاهرة قد بنيت على أصول أربعة، شكلت القاعدة الأساس لحكم البيهقي على نص بعينه بالتأويل وترك تفويضه، حيث يبقى تفويض النص الذاتي منوطا بقواعد خرج سياق هذه الأصول، وقد تسنى لنا استخلاصها وفق الأتي :

المطلب الأول : الأصل الأول : أن يأتي اللفظ الذاتي بطريق خبر الواحد الصحيح

وعلة تأويل النص الذاتي هنا هو احتمال أن يكون خبر الواحد الصحيح مما حدث به راويه بالمعنى دون مراعاة اللفظ ، لذلك فإن الإمام البيهقي يرجِّح عدم اعتبار ما جاء فيه من ألفاظ ذاتية مضافة ، صفات ، وذلك بالنظر إلى ذات الخبر، وإنما يُردُّ ما ورد فيه إلى القرآن الكريم أو إلى الحديث المقطوع بثبوته ، فإن وجد للفظ الذاتي، مستند فيهما أو في أحدهما ، قيل به صفة ، متى اقتضى السياق ذلك، وإلا تعيَّن تأويله وفق أرجى الوجوه المؤكدة للتنزيــه .

[1] المصدر نفسه ، ص 287-288 .

يذكر البيهقي أن أبا سليمان الخطابي ذهب إلى أن الأصل في إثبات الصفات ، أي الذاتية ، أنه لا يجوز ذلك إلا أن يكون بكتاب ناطق ، أو خبر مقطوع بصحته، فإن لم يكونا ، فبما يثبت من أخبار الأحاديث ، أي الآحاد الصحيحة، المستندة إلى أصل في الكتاب، أو في السنة المقطوع بصحتها ، أو بموافقة معانيهما ، وما كان بخلاف ذلك فالتوقف عن إطلاق الاسم به ، أي الصفة ، هو الواجب ، ويتأول حينئذ على ما يليق بمعاني الأصول المتفق عليها من أقاويل أهل الدين والعلم مع نفي التشبيه فيه ، ومثال ذلك ذكر الأصابع ، فهو لم يوجد في شيء من الكتاب ولا من السُنة التي شرطها في الثبوت ما وصفناه من القطع ، وليس معنى اليد في الصفات الذاتية ، الواردة في القرآن بمعنى الجارحة ، حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع ، بل هو توقيف شرعي أطلقنا الاسم ، يعني الصفة ، فيه على ما جاء به الكتاب من غير تكييف ولا تشبيه ، فخرج ذكر الأصابع بذلك أن يكون له أصل في الكتاب أو السُنة المقطوع بها ، أو أن يكون على شيء من معانيهما [1] ، وإن ورد ذكرها في صحيحي البخاري ومسلم ، وغيرهما ، على نحو حديث ابن مسعود التالي ، فإن غاية ما تفيده هذه الأحاديث من الصحة هو مجيئها بطريق خبر الواحد ، الذي يفيد غلبة الظن الراجح لا القطع .

ومعلوم أن تصرفاً في المعنى أتى من قبل بعض الرواة في بعض طرق حديث الأصابع الذي يرويه عبدالله بن مسعود ﷺ أن رجلاً من أهل الكتاب أتى النبي ﷺ، فقال، يا أبا القاسم، أبلغك أن الله عز وجل يحمل السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والثرى على إصبع، والخلائق على إصبع، ثم يقول، أنا الملك أنا الملك!، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه، ثم قرأ (وما قدروا الله حق قدره ، والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) [2] ، روى الحديث هكذا ، عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن الأسود

[1] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 335 ، 337 .

[2] البخاري، الجامع الصحيح، باب قوله تعالى لما خلقت بيدي، حديث رقم (7415) وقد استوفى طرقه بأحاديث رقم (4811) و(7414) و(7451) و(7513) ، ومسلم، الصحيح ، كتاب صفات المنافقين حديث

عن عبدالله بن مسعود ، دون زيادة ، كل من أبي معاوية ، وحفص بن غياث ، وكذلك رواه أبو عوانة ، وعيسى بن يونس ، وغيرهما عن الأعمش ، وروى الحديث ، بزيادة (فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تعجباً مما قال ، تصديقاً له) ، جرير بن عبدالحميد عن الأعمش بالإسناد المتقدم ، ومنصور بن المعتمرعن إبراهيم النخعي عن عبيدة السلماني عن عبدالله بن مسعود ، ومنصور ابن المعتمر أيضاً عن خيثمة بن عبدالرحمن عن علقمة عن عبدالله بن مسعود [1]، الأمر الذي يجعل رواية هذه الزيادة ، وفق ما فهمه كل من جرير بن عبدالحميد ومنصور بن المعتمر من المعنى أمراً محتملاً .

ينقل البيهقي شك الإمام الخطابي في أن تكون هذه الزيادة مما قاله الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود ، وبيان أنها من قبيل ما فهمه الرواة اللاحقون ، قال وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال (ماحدَّثكم أهلُ الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله، فإن كان باطلا لم تصدقوه.....) [2] ، والنبي ﷺ أولى الخلق بأن يكون قد استعمله مع كلام هذا الحبر ، فكيف يضحك بعد ذلك تصديقاً له ؟! ، والدليل على صحة ذلك أن النبي ﷺ لم ينطق فيه بحرفٍ تصديقاً له، أو تكذيباً ، إنما ظهر منه في ذلك ، الضحك المخيل للرضا مرة ، والتعجب والإنكار أخرى ، ثم تلا الآية ، وهي محتملة للوجهين معاً ، وليس فيها للأصابع ذكر ، وقول من قال من الرواة (تصديقاً لقول الحبر) ، ظن وحسبان ، إنما أتيا وفق الفهم ، والأمر فيه ضعيف ، إذ الاستدلال بالتبسم والضحك في مثل هذا الأمر، الجسيم قدره، الجليل خطره ، غير سائغ ، مع تكافؤ وجهي الدلالة المتعارضين فيه ، ويؤكد

(20) و(21)، وكتاب صفة القيامة والجنة والنار، حديث (7223)، بزيادة تصديقا له، وأحمد، المسند جـ 1، ص 429-457 ، والترمذي في السنن ، حديث (3238) و(3546) بدون زيادة، والنسائي، السنن الكبرى، باب قوله، وما قدروا الله حق قدره، رقم (11451) و(11452) بدون زيادة، و(11450) بزيادة، تعجبا لما قال تصديقا له .

[1] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 333-335 .

[2] البخاري، الجامع الصحيح، باب ما يجوز من تفسير التوراة، رقم (7542)، والصنعاني، عبد الرزاق، المصنف، رقم (10160) و (19211) .

ما ذهبنا إليه من القول، حديث أبي هريرة ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول (يقبض الله الأرض ويطوي السماء بيمينه ، ثم يقول ، أنا الملك ، أين ملوك الأرض) [1] ، وهذا قول النبي ﷺ ولفظه جاء على وفاق الآية ، ليس فيه ذكر الأصابع ، ولا تقسيم الخليقة على أعدادها ، أي الخمسة ، فدلَّ أن كلام الحبر من تخليط اليهود وتحريفهم ، وأن ضحك النبي ﷺ ، إنما كان على معنى التعجب منه والنكير له ، والله أعلم [2].

وبناءً على ما تقدم ، فيكون المعنى في الأصابع على وفق تأويل قوله عز وجل: (والسموات مطويات بيمينه) أي قدرته على طيها وسهولة الأمر في جمعها، فإن الإنسان يقول في الأمر الشاق إذا أضيف إلى الرجل القوي ، إنه ليأتى عليه بأصبع واحدة ، أو إنه يعمله بخنصره ، أو ما أشبه ذلك من الكلام ، الذي يراد به الاستظهار في القدرة عليه والاستهانة به [3] .

أما قوله ﷺ (إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن ، كقلب واحد يصرفها حيث يشاء) ثم قال رسول الله ﷺ (اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك) [4] ، فمعناه تحت قدرة الرحمن وملكه ، ودلَّ ذلك على أن أفعالنا مقدرة لله تعالى مخلوقة ، لا يقع شيء دون إرادته ، ومثَّل النبي ﷺ لأصحابه قدرة المولى سبحانه القديمة ، بأوضح ما يعقلون من أنفسهم ، لأن المرء لا يكون أقدر على شيء منه على ما بين أصبعيه ، ويحتمل أنها بمعنى نعمتي النفع والدفع ، أو بين أثري المولى في الفضل والعدل ، يؤيده أن في بعض طرق الحديث (إذا شاء أزاغه ، وإذا شاء أقامه) ، ويوضحه قول النبي ﷺ في سياق الخبر (يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك) ، وإنما ثنى لفظ الأصبعين ، والقدرة واحدة ، لأنه جرى على المعهود من لفظ المثل ، والإنسان يقول ، ما فلان إلا في يدي ، وما فلان

[1] البخاري ، الجامع الصحيح، باب يقبض الله الأرض، رقم (6154) .
[2] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 337-338 .
[3] المصدر نفسه .
[4] مسلم ، الصحيح ، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، حديث رقم (6921) .

إلا في كفي ، وما فلان إلا في خنصري ، يريد بذلك إثبات قدرته عليه ، لا أن خنصره يحوي فلاناً [1] من النـاس .

روى عروة بن الزبير أن أباه الزبير بن العوام ﷺ سمع رجلاً يحدث حديثاً عن النبي ﷺ ، فاستمع الزبير له ، حتى إذا قضى الرجل حديثه ، قال له الزبير ، أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟؟ ، فقال الرجل ، نعم ، قال الزبير ، هذا وأشباهه مما يمنعنا أن نحدث عن النبي ﷺ ، قد لعمري سمعت هذا من رسول الله ﷺ وأنا يومئذٍ حاضر ، ولكن رسول الله ﷺ ابتدأ هذا الحديث فحدثناه عن رجلٍ من أهل الكتاب حدثه إياه ، فجئت أنت يومئذٍ بعد أن قضى رسول الله ﷺ صدر الحديث ، ومضى ذكر الرجل الذي من أهل الكتاب ، فظننت أنه من حديث رسول الله ﷺ [2]

وقد عقب البيهقي بعد ذكر هذه الرواية بقوله ، ولهذا الوجه من الاحتمال أيضا ترك أهل النظر من أصحابنا الاحتجاج بأخبار الآحاد في صفات الله تعالى ، أي الذاتية ، إذا لم يكن لما انفرد منها أصل في الكتاب ، أو الإجماع ، واشتغلوا بتأويله [3] ، هذا ما فعله وقرره تلميذ أبي الحسن الأشعري ، أبو الحسن الطبري المتوفى (380 هـ) في كتابه ، تأويل الأحاديث المشكلات في الصفات ، ومن بعده تلميذ تلاميذ الأشعري الإمام أبوبكر بن فورك المتوفى (406هـ) ، في كتابه مشكل الآثار، وهو مذهب عامة متقدمى الأشاعرة، من المتكلمين كالإمام الباقلاني المتوفى (403هـ)، ومن المحدثين كالحافظ أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني المتوفى (371هـ)، وهم في ذلك سواء ، حيث لا يفوضون في ألفاظ الذات ، ويقولون بها صفات بلا كيف ، إلا ماورد منها في القرآن أو مشهور السُنة الصحيحة ، أو أتى في صحيح الآحاد موافقاً لهما ، فهم يثبتون الوجه واليد ، والعين ، والاستواء ، وخلافها

[1] البيهقي ، الأسماء والصفات ، 340-341 .
[2] المصدر نفسه ، ص 357 .
[3] المصدر نفسه .

مما هو وارد في النصوص القطعية ، صفات بلا كيف ، مع تفويض المعنى وعدم تحقيق ظاهر اللفظ ، ويؤولون الكف ، والأصابع، والقدم ، وخلافها ، مما سبيل وروده الآحاد والظن ، ولا يجعلون من اليد قرينة مقوية للكف ، والأصابع ، حيث لا يقيمون رابطاً مادياً بينها ، حتى يكون ثبوت اليد بدليل القطع سبباً في تقوية ثبوت الكف ، والأصابع ، فاليد ليست على الحقيقة الظاهرة وفق المعهود من ظاهر اللفظ ، وإنما هو لفظ ورد مضافاً ، فنضيفه كما ورد ، ويفوض معناه وكيفيته ، بالنظر إلى ذات اللفظ ، وأما ما يفيده من معنى ، فيؤخذ من خلال السياق الوارد فيه .

ومن قبيل ما دخله تصرف بالمعنى من قبل بعض الرواة ، ما ذكره البخاري في بعض طرق حديث الساق، فقد جاء فيه (فيكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة) بصيغة المضارع المعلوم ، مع إضافة الساق إلى المولى سبحانه ، الأمر الذي دفع بعض مثبتة الأثرية ومعهم المشبهة للقول بالساق صفة ، وأنها على الحقيقة بلا كيف ، مع أن للحديث طرقاً أخرى أكثر دقة ، ولا تقل صحة ، أتت في صياغتها موافقة للقرآن بقوله (يوم يُكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون)[1]، فيها يقول رسول الله ﷺ (فيُكشف عن ساق ، ولا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود ...) [2] ففعل يكشف في هذه الطرق أتى بصيغة المضارع المجهول ، ولفظ الساق نكرة ، ليكون المعنى وفق إجماع عامة السلف ، يكشف عن كرب وشدة [3] ، ورواية (يكشف ربنا عن ساقه)، مما رواه بعض الرواة

[1] سورة القلم ، الآية 42

[2] لفظ (ساقه) ورد في البخاري، الجامع الصحيح، باب يوم يكشف عن ساق، رقم (4919) وباب قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة، رقم (7439)، ولفظ (ساق) نكرة، ورد عند مسلم، الصحيح، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (472)، وعند أحمد، المسند، جـ3 ، ص 16-17، رقم (11426)، وعند ابن أبي شيبة، المصنف، رقم (183)، جـ8، ص677 .

[3] الحاكم النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين ، جـ2 ، ص 499-500 ، واللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السُنة ، جـ 3 ، ص 474 .

وفق ما فهمه من المعنى ، قال البيهقي ، وقد روينا عن ابن عباس ، أن المعنى يوم يكشف عن الأمر الشديد المفظع من الهول يوم القيامة [1].

ومثله الرواية التي أتت عن ابن عباس ﷺ من طريق أبي صالح باذام، وفيها: (الكرسي بين يدي العرش ، وهو ، أي الكرسي ، موضع قدميه) [2] ، بإضافة القدمين إلى المولى سبحانه ، وهي مخالفة للمشهور عن ابن عباس من طريق التابعي الجليل سعيد بن جبير، (الكرسي موضع القدمين ، والعرش لا يقدر أحد قدره) [3] ، من دون إضافة ، وكذلك روى عمارة بن عمير عن أبي موسي الأشعري من غير إضافة [4] ، ليكون المعنى أن مقدار الكرسي من العرش كمقدار كرسي يكون عند سرير قد وضع لقدمي القاعد على السرير ، فيكون السرير أعظم قدراً من الكرسي الموضوع دونه موضعاً للقدمين ، يقول البيهقي ، وأما المتقدمون فإنهم لم يفسروا أمثال هذه الرواية ، ولم يشتغلوا بتأويلها ، مع اعتقادهم أن الله تعالى واحد غير متبعض ، ولا أي جارحة، وقد سئل وكيع بن الجراح عن نحوها، فقال أدركنا السابقين يحدثون بهذه الأحاديث ولا يفسرون شيئاً منها [5] ، وهذا بخلاف ما فهمه المشبهة من أن الله سبحانه استوى على عرشه ، واضعاً قدميه على الكرسي حقيقة بلا كيف ، ثم رووا وفق ما فهموا .

يورد البيهقي قول أبي سليمان الخطابي ، أن مذهب كثير من الرواة من أهل النقل، الاجتهاد في أداء المعنى دون مراعاة أعيان الألفاظ ، وكل منهم يرويه على

[1] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 346 .
[2] المصدر نفسه ، ص 354 ، وهذه الرواية غير صحيحة أصلاً ، لأن أبا صالح باذام ، كما قال ابن حبان ، يحدث عن ابن عباس ولم يسمع منه ، وتركه ابن مهدي .
[3] الحاكم النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين ، جـ2 ، ص 282 ، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي ، والطبراني ، المعجم الكبير ، حديث رقم (12404) ولم يصح مرفوعاً .
[4] أبو الشيخ الأصبهاني ، كتاب العظمة ، حديث رقم (247) ، ص 125 ، وهو موقوق و لا يصح مرفوعاً .
[5] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 354-355 .

حسب معرفته ، ومقدار فهمه ، وعادة البيان من لغته ، وعلى أهل العلم أن يلزموا أحسن الظن بهم ، وأن يحسنوا التأني لمعرفة معاني ما رووه ، وأن ينزلوا كل شيء منه منزلة مثله ، فيما تقتضيه أحكام الدين ومعانيها ، على أنك لا تجد بحمد الله ومنِّه، شيئاً صحت به الرواية عن رسول الله ﷺ إلا وله تأويل يحتمله وجه الكلام ، فقد روينا من طريق عن على بن أبي طالب كرم الله وجه قوله: (إذا حدثتم عن رسول الله ﷺ حديثاً ، فظنوا برسول الله ﷺ أهيأه وأهداه) ، ومن طريق عنه ، و عن ابن مسعود رضى الله عنهما قولهما: (إذا حدثتم عن رسول الله ﷺ فظنوا به الذي هو أهيأ وأهدى وأتقى) [1] .

ونحن ، بعد هذا العرض من الإمام البيهقي ، بات باستطاعتنا التأكيد ، أن من أسباب تأويل اللفظ الذاتي المضاف إلى الحق سبحانه هو مجيئه برواية خبر الواحد، مع عدم وجود أصل له ، أو معضد في القرآن الكريم أو في السُنة القطعي ثوبتها ، وذلك لعلة احتمال أن يحدث الراوي بالمعنى الذي دار في خلده ، أو أن يحدث عن أهل الكتاب ، في ظل غياب ما يؤكد انتفاء هذا الاحتمال ، وإنما كثيراً ما يوجد في الروايات الأخرى مايؤكد ثبوته ، كما في النصوص المتقدمة ، وهذا أصل مهم يقعِّد لكثير من ظواهر التأويل في النصوص الذاتية ، التي لهج بها عامة الفقهاء والمتكلمين المتقدمين ، وعدد غير قليل من المحدثين ، وأصل يفسر كذلك ما سكت عنه أغلب المحدثين ومعهم عامة السلف من ألفاظ الذات ، ولم يوردوه مورد الصفات ، كما هو ثابت في الاعتقاد الذي قدمه شيخ أهل الحديث في عصره الإمام أبو عثمان الصابوني المتوفي سنة (449هـ) ، وقد اختصر فيه عقيدة السلف وأصحاب الحديث [2] .

ففي حديث القدم الذي صح برواية خبر الواحد، ولم يصح متواتراً، وليس له معضد في القرآن ورواه الإمامان البخاري ومسلم ، وهو قوله ﷺ (لاتزال جهنم

[1] المصدر نفسه ، ص 297-298

[2] انظر : الصابوني ، أبو عثمان ، عقيدة السلف وأصحاب الحديث .

تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه)[1] ، نجد البيهقي يذكر قول الخطابي : فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحت عن طريق النقل والسند ، تأويلاً يخرج على معاني أصول الدين ومذاهب العلماء ، ولا نبطل الرواية فيها أصلاً إذا كانت طرقها مرضية ، ولم تبلغ حدَّ القطع والتواتر، وإنما أريد بوضع القدم فيها نوع من الزجر لها والتسكين ، كما يقول القائل للشيء يريد محوه وإبطاله ، وضعته تحت قدمي [2] .

المطلب الثاني: الأصل الثاني:أن يأتي اللفظ الذاتي مضافاً إلى صفة ذاتية

وإلى جانب الأصل الأول ، فإن البيهقي يقدم أصلاً ثانياً يعتبره عاملاً من العوامل الدافعة باتجاه تأويل الألفاظ الذاتية ، وهو عدم صحة إلحاق الوصف الذاتي بالصفة الذاتية الثابتة بالقرآن الكريم أو السنُة القطعية ، إذ في ذلك إيهام بتحقيق معناها وفوق الظاهر المتبادر ، ومثاله أننا عندما نثبت صفة الوجه ، بلا كيف ، وأنها ليست بجارحة ولا بعضاً من ذات ، لتضافر النصوص المتواترة على ذكرها، فإنه لا يصح أن نعتبر ما ورد من ألفاظ ذاتية مضافة إلى الوجه صفات ذاتية كذلك ، لأن ذلك يوهم التشبيه ، ويقرب إقامة علاقة مادية بين الصفة وما إضيف إليها من ألفاظ .

يذكر البيهقي حديثين في إضافة الإقبال إلى وجهه تعالى ، الأول : عن حذيفة بن اليمان ﷺ ، أن رجلاً قام يصلي فجعل يتفل بين يديه ، فقال له حذيفة لا تتفل بين يديك ولا عن يمينك ، فإن عن يمينك كاتب الحسنات ، وإن الرجل إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم قام فصلى ، أقبل الله تعالى إليه بوجهه يناجيه فلا يصرفه عنه حتى ينصرف ، أو يحْدث حدث سوء . والثاني : عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، أنه رأى رجلاً يصلي يلتفت في صلاته ، فقال له ، إن الله عز وجل مقبل على عبده

[1] البخاري، الجامع الصحيح، باب قوله وتقول هل من مزيد، رقم (4567) و(4568) و(4569) و(4848)، والحميدي، الجمع بين الصحيحين، رقم (2449) .
[2] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 351-352

بوجهه ما أقبل إليه ، فإذا التفت انصرف عنه . قال البيهقي ، ليس في صفات الله عز وجل إقبال ، ولا إعراض ، ولا صرف ، وإنما ذلك إقبال للرحمة، وإعراض لها ، وانصراف ، وكأن الرحمة التي للوجه تعلق بها تعلق الصفة بمقتضاها ، تأتي الرحمة من قبل وجه المصلي ، فعبر عن إقبال تلك الرحمة وصرفها ، بإقبال الوجه وصرفه ، لتعلق الوجه الذي هو صفة بها[1].

وكذلك القول في السبحات التي أتت مضافة إلى الوجه ، في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم ، من طريق أبي موسى الأشعري ﷺ وسواه ، قال رسول الله ﷺ (إن الله عز وجل لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يرفع إليه عمل الليل بالنهار ، وعمل النهار بالليل ، حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه) [2] ، قال البيهقي ، أخبرنا أبو عبدالرحمن السلمي (المفسر العارف) المتوفى (412)هـ، أن السبحة هي جلال وجهه تعالى ونوره ، ومنه قيل سبحان الله، إنما هو تعظيم له وتنزيه، وقد عقب البيهقي، بعد موافقته الإمام السلمي في نفي أن تكون السبحات صفة على الظاهر، بقوله، إذا كان قوله سبحات من التسبيح، والتسبيح تنزيه، فليس فيه إثبات النور للوجه [3] ، وإنما هو جلاله، وبذلك يوافق البيهقي السلمي بدلالة السبحات على الجلال، ويخالفه بدلالتها على النور .

وهذا بلا شك يختلف اختلافاً كلياً ، عن قول بعض مثبتة الأثرية، إن السبحات صفة ذات تقوم بوجهه تعالى على الحقيقة ، بلا كيف ؟!.

[1] البيهقي الأسماء والصفات ، ص 305

[2] مسلم، الصحيح، باب قوله عليه السلام، إن الله لا ينام، وقوله، حجابه النور، رقم (463) .

[3] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 309-310

وكما قيل في الألفاظ الذاتية المضافة للوجه ، يقال فيما أضيف منها إلى اليد ، نحو قوله تعالى (بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء) [1] وقوله (والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) [2] ، وقوله ﷺ (ما تصدق أحد بصدقة من طيب إلا أخذها الرحمن بيمينه ، وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل ، كما يربي أحدكم فلوَّه أو فصيله) [3] وقوله (إن الله تعالى أخذ ذرية بني آدم من ظهورهم وأشهدهم على أنفسهم ثم أفاض بهم في كفيه ، فقال هؤلاء للجنة وهؤلاء للنار) [4] ، وقوله ﷺ (قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن) [5]، وخلافه ، يقول البيهقي ، إن اليمين يراد به اليد، والكف عبارة عن اليد ، وهي لله تعالى صفة بلا جارحة ، فكل موضع ذكرت فيه من كتاب وسنُة صحيحة ، فالمراد بذكرها تعلقها بالكائن المذكور معها، من الطي، والأخذ، والقبض، والبسط ، والمسح، والقبول، والإنفاق، وغير ذلك، تعلق الصفة الذاتية بمقتضاها من غير مباشرة، ولا مماسة، ولا جارحة، فالقبضة تعني الملك والقدرة، واليمين تفيد كمالهما، وأحياناً تأتي اليمين بمعنى حسن القبول كما في حديث ابن عباس، (الحجر الأسود يمين الله في الأرض) [6]، وكانت العرب تحب التيامن، وتكره التياسر، لما في التياسر من النقصان، وفي التيامن من التمام، أما الأصابع متى وردت فتعطي معنى سهولة نفاذ قدرة الله في المقدورات [7] .

---

[1] سورة المائدة ، الآية 64

[2] سورة الزمر ، الآية 67

[3] الترمذي، السنن، باب ما جاء في فضل الصدقة، رقم (661)، وقال، حديث حسن صحيح .

[4] البيهقي ، الأسماء والصفات ص 326 .

[5] سبق تخريجه .

[6] الصنعاني، عبد الرزاق، المصنف، رقم (8919)، جـ5، ص39، وتتمته (يصافح بها خلقه مصافحة الرجل أخاه، يشهد لمن استلمه بالبر والوفاء) .

[7] أنظر : البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 330- 341 (بتصرف) .

ويؤكد البيهقي أن تأويل الألفاظ الذاتية المضافة إلى الصفة الذاتية هو أولى أمام من يحققها من مثبتة الأثرية وفق الظاهر المعهود ، ويعتبرها صفات ذات على الحقيقة تقوم بصفة ذات على الحقيقة كذلك ، هي اليد ، فاليد كما يقولون حقيقة ذاتية مع الكف، والأصابع ، يقبض الله بيده على الحقيقة، ويبسط ، ويطوي ، ويمسك ، ويأخذ ، ويصافح ، حيث وردت بذكر ذلك النصوص ، وهي بلا كيف ، ويعتبر البيهقي أن التعمق في تحقيق هذه الظواهر الذاتية لا يغني، مع نفي الكيفية، عن الوقوع في التشبيه شيئاً ، إذ إلحاق هذه الظواهر باليد وتحقيقها وفق المعهود ، إنما هو تحقيق لكنه اليد ، وهو عين التشبيه ، والحقيقة التي يقررها البيهقي أن الصفة الذاتية هنا هي اليد ، وهي ليست على الحقيقة المتبادرة ظاهراً ، وليست بجارحة ، وكل ما أضيف إليها من ألفاظ ، إنما تدل على كمالات المعاني ، فاليمين كمال في القدرة ، والقبض والأخذ كمال في الملك ، والبسط كمال في الإنفاق ، والأصابع والطي كمال في سهولة الاقتدار ، والكف كمال في النعمة ، والمصافحة كمال في القبول ، وهكذا .....

وبالمحصلة ، فالبيهقي يرى أن المتقدمين من سلف هذه الأمة ، قرؤوا ورووا هذه النصوص ولم يفسروا شيئاً منها ، مع اعتقادهم بأجمعهم أن الله تبارك وتعالى واحد في ذاته ، لايجوز عليه التبعيض ، هكذا فعل التابعي الجليل قتادة بن دعامة السدوسي المتوفى (118) هـ، ومعه عامة مفسري السلف ، وعن سفيان بن عيننة المتوفى (198) هـ، قال: كل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه[1] وهذا منهج جامع سار عليه أكثر محققي علماء الأمة ، وأظهره الإمام أبوعثمان الصابوني في عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، عندما لم يقف على شيء من الألفاظ الذاتية المضافة إلى الصفات الذاتية ويعتبرها صفات ، يقول

[1] البيهقي ، الأسمـاء والصفات ، ص 330

البيهقي : فالمتقدمون لم يشتغلوا بتأويل هذه النصوص ، وما جرى مجراها ، وإنما فهموا منها ومن أمثالها ما سيق لأجله النص ، من إظهار قدرة الله تعالى وعظم شأنه [1]، وهو فهم عملي من شأنه أن يركز على تأثير صفات الله تعالى المطلق في واقع الخلق ، لا البحث في حقيقة ذات الخالق ، وهو فهم لا صلة له بإثبات الألفاظ الذاتية صفات على الحقيقة الظاهرة المعهودة، مع إلحاق الوصف الذاتي بها، إذ عند هذا النوع من الإثبات يتأكد التأويل، ويصبح هو الأولى والأرجى .

المطلب الثالث : الأصل الثالث : أن يأتي اللفظ الذاتي بصيغة الفعل على صورة مشاكلة .

وهناك أصل ثالث يراه البيهقي سبباً موجباً للتأويل وهو أن يأتي اللفظ الذاتي المضاف ، بصيغة الفعل على صورة مشاكلة ، أو مقابلة لفعل العبد، وذلك بذكر ما يجانسه أو يوازيه من فعل ، وإضافته للحق سبحانه ، ليفيد معنى من معاني الإثابة، أو المجازاة ، أو القبول ، أو معنى آخر من معاني الكمال .

جاء في الحديث القدسي الذي يرويه النبي ﷺ عن ربه ، قال الله عز وجل (إذا تقرب العبد إليّ شبراً تقربت إليه ذراعاً ، وإذا تقرب إليّ ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإذا أتاني يمشي أتيته هرولة) [2]، قال البيهقي، تقرب العبد من مولاه بطاعاته، وهو وفق ما رواه النبي ﷺ عن ربه ، قال الله تعالى (وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، .... الحديث) [3] ، فالله سبحانه يقابل المتقرب منه بالطاعة، بأن يستولي عليه حتى لا يسمع شيئاً إلا به، ولا ينطق إلا عنه، نعمة وامتناناً وحفظاً وتأييداً، فتقرب العبد بالإحسان وتقرب الحق بالامتنان، وتقرب العبد بالتوبة والإنابة، وتقرب الباري بالرحمة والمغفرة ، وتقرب العبد بالسؤال، وتقرب المولى بالنوال، لا من حيث توهم

[1] المصدر نفسه ، ص 335

[2] البخاري، الجامع الصحيح، باب ذكر النبي وروايته عن ربه، رقم (7098) .

[3] البخاري، الجامع الصحيح، باب التواضع، رقم (6137)

الاقتراب والهرولة ، بالحركة المعهودة ، التي لا تكون إلا من جسم متنقل [1] تنزه الله عن ذلك وتقدس وعلا علواً كبيراً .

ومثله ما ذُكر في غير حديث ، أن الله سبحانه يقابل أفعال عباده بضحك أو عجب، وهو مشاكلة لما اعتاد الناس أن يظهروه عند مقابلة أمثال هذه الأفعال ، من عجَب أو ضحك ، يعبران عن تعظيمها أو حسن قبولها في أنفسهم ، فعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال (يضحك الله إلى رجلين ، يقتل أحدهما الآخر ، كلاهما يدخل الجنة يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ، ثم يتوب الله على القاتل ، فيقاتل في سبيل الله فيستشهد) [2] ينقل البيهقي عن أبي سليمان الخطابي قوله : الضحك الذي يعتري البشر غير جائز على الله عز وجل ، وهو منفي عن صفاته ، وإنما هو مثل ضرب في مقابلة هذا الصنيع ، الذي يحل محل العجب عند البشر، فإذا رأوه أضحكهم، ومعناه في صفة الله عز وجل، الإخبار عن الرضى بفعل الأول منهما، والقبول للآخر، ومجازاتهما على صنيعهما الجنة ، مع اختلاف أحوالهما ، وتباين مقاصدهما [3].

وكذلك في حديث الأنصاري الذي ضاف ضيف رسول الله ، وبالغ هو وزوجته في إكرامه ، أن النبي ﷺ قال لهما في الغداة: (لقد ضحك الله الليلة ، وفي رواية - لقد عجب من فعلكما -، وأنزل قوله : ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) [4]، يذكر البيهقي قول البخاري في معنى الضحك هنا، أنه الرحمة، وقول الخطابي، أنه الرضا والبِشر، الموجبان لجزل العطاء، الذي هو موجب الضحك ومقتضاه [5].

---

[1] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 458 ، 459

[2] الحميدي، الجمع بين الصحيحين، رقم (2460)، جـ3، ص158 .

[3] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 469

[4] البخاري، الجامع الصحيح، باب قول الله، ويؤثرون على أنفسهم، رقم (3587) .

[5] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 470

وما قيل في الضحك ، يقال في الفرح، الذي ورد في عدة أحاديث على صورة مشاكلة كذلك، لما اعتاد الناس أن يظهروه من هيئات يعبرون بها عما تختزنه نفوسهم من المعاني، في مقدمتها الرضا ، فعن أبي هريرة ﷺ ، قال رسول الله ﷺ (كيف تقولون بفرح رجل انفلتت منه راحلته تجرّ زمامها بأرض قفر ليس بها طعام ولا شراب وعليها له طعام وشراب، فطلبها حتى شق عليه، ثم مرت بجزل شجرة فتعلق به زمامها، فوجدها متعلقة به ؟، قالوا، شديدا يا رسول الله، فقال، أما والله، لله أشد فرحاً بتوبة عبده من الرجل براحلته)[1] ، وفي رواية (لله أشد فرحاً بتوبة عبده من أحدكم إذا استيقظ على بعيره قد أضله بأرض فلاة)[2] ، قال البيهقي : (لله أفرح)، معناه أرضى بالتوبة وأقبل لها ، والفرح الذي يتعارفه الناس من نعوت هيئات بني آدم غير جائز على الله عز وجل ، وإنما معناه الرضا، فالفرح في كلام العرب على وجوه منها : الفرح بمعنى السرور، ومنه قوله عز وجل : (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها)[3]، أي سروا، وهذا الوصف غير لائق بالقديم، لأنه خفة تعتري الإنسان إذا كبر قدر شيء عنده فناله، فرح لموضع ذلك، ولأنه أيضاً سكون لوضع القلب على الأمر إما لمنفعة في عاجل أو آجل، ومنها : الفرح بمعنى البطر والأشر، ومنه قوله تعالى (إن الله لا يحب الفرحين)[4] ، وقوله (إنه لفرح فخور)[5] ، وهذا كما نرى وصف مذموم ، ومنها: الفرح بمعنى الرضا ، قال تعالى (كل حزب بما لديهم فرحون)[6] ، أي راضون، وهذا هو المعنى اللائق بالمولى سبحانه ، أفرح أي أرضى ، والرضا من صفات الله سبحانه ، لأن الرضا هو القبول للشيء والمدح له والثناء عليه ، والقديم سبحانه قابل للإيمان وللتوبة ومثنٍ على المرء بهما ، فجاز وصفه بذلك [7] .

(1) مسلم، الصحيح، كتاب التوبة، باب الحض على التوبة والفرح بها، رقم (7135) .
(2) مسلم، الصحيح، كتاب التوبة، باب الحض على التوبة والفرح بها، رقم (7137) .
(3) سورة يونس ، الآية 22
(4) سورة القصص ، الآية 76
(5) سورة هود ، الآية 10
(6) سورة المؤمنون ، الآية 53 ، وسورة الروم ، الآية 32
(7) البيهقي، الأسماء والصفات ، ص 477-478 .

أما حديث الغيرة الذي جاء فيه (إن الله تبارك وتعالى يغار ، وإن المؤمن يغار، وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه) [1] ، فإن يغار معناه يزجر ، فالغيرة من الله الزجر ، والله غيور بمعنى زجور يزجر عن المعاصي ، وما أحد أغير من الله، أي أزجر منه [2].

وفي نسقه قوله ﷺ (عليكم بما تطيقون – أي من العمل – فو الله لا يملُّ الله حتى تملوا)[3] ، فالملال لا يجوز على الله سبحانه بحال ، ولا يدخل في صفاته بوجه ، وإنما معناه لا يترك الله الثواب والجزاء على العمل ، ما لم تتركوه أنتم ، وذلك أن من ملَّ شيئاً تركه ، وفق ما يعتاده الناس ، فأتى بالفعل مشاكلة ، وكنى عن الترك بالملال، الذي هو سببه [4].

وفي حديث النفر الثلاثة ، الذين دخلوا حلقة يحدث فيها رسول الله ﷺ ، أن أحدهم رأى فرجة في الحلقة فجلس فيها، وأما الآخر فجلس خلفهم، وأما الثالث فأدبر ذاهبا فقال رسول الله ﷺ ، (ألا أخبركم عن النفر الثلاثة، أما أحدهم فأوى إلى الله، فآواه الله، وأما الآخر فاستحيى، فاستحيى الله منه، وأما الآخر فأعرض، فأعرض الله عنه) (5) ، ومنه قوله تعالى (إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضه فما فوقها) (6) ، قال البيهقي ، قوله إن الله لا يستحيي ، أي لا يترك ، لأن الحياء سبب للترك ، ألا ترى أن المعصية تترك للحياء كما تترك للإيمان ، وهذا الصحابي الذي استحيى فترك مزاحمة الناس ، استحيى الله منه بأن ترك مؤاخذته على ذنوبه [7] .

---

[1] البيهقي، السنن الكبرى، باب الرجل يتخذ الغلام والجارية المغنيين، رقم (20551)، وانظر، الحميدي، الجمع بين الصحيحين، رقم (2268)، جـ3، ص65 .

(2) البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 483 .

[3] الحميدي، الجمع بين الصحيحين، رقم (3206)، جـ4، ص69 .

[4] أنظر : البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 483 .

[5] الحميدي، الجمع بين الصحيحين، رقم (2873)، جـ3، ص296 .

[6] سورة البقرة ، الآية 26

[7] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 484 .

وأمثال هذه المشاكلة في القرآن الكريم كثيرة ، منها قوله تعالى في مقابل قول المنافقين الذين قالوا لأوليائهم من الشياطين (إنا معكم إنما نحن مستهزؤون) ، أي بالمؤمنين ، قال (الله يستهزىء بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون)[1] ، فليس في صفات ذات الله شيء على الحقيقة هو استهزاء ، وإنما هو ما يظهره الله تعالى للمنافقين في الآخرة من العقوبة والخزي ، خلاف ما أظهره لهم في الدنيا من أحكام الإسلام ، مجازاة على ما أظهروه للنبي ﷺ من الإيمان خلاف ما أضمروه من الكفر[2] .

ومنها قوله تعالى في شأن المنافقين كذلك ، (يخادعون الله وهو خادعهم)[3] ، أي يعجل لهم من الأموال والنعم ما يدخرونه ويفرحون به ، ويؤخر عنهم عذابه وعقابه ، فسمى ذلك خداعاً ، مقابل خداعهم الذي به كانوا يظهرون الإيمان بالله وبرسوله ، ويضمرون خلافه ، فالله سبحانه يظهر لهم من الإحسان في الدنيا خلاف ما يغيب عنهم ويستتر من عذاب الآخرة ، فيجتمع الفعلان لتساويهما من هذا الوجه، حيث إن ما أعده الله لهم من جزاء على خداعهم هذا ، قد أتى من جنس صنيعهم ، ويذكر البيهقي لهذه الآية معنى آخر نقله عن الإمام أبي الحسن بن مهدي الطبري ، صاحب كتاب تأويل الأحاديث المشكلات في الصفات ، وهو مجيء الخداع بمعنى الفساد ، وفق المعهود من كلام العرب ، فالمنافقون يفسدون مايظهرون من الإيمان بما يضمرونه من الكفر ، والله سبحانه يفسد عليهم نعمهم في الدنيا بما يصيرهم إليه من عذاب في الآخرة مجازاة[4] .

وقريب من هذا ، وفي معناه ، قوله تعالى (ومكروا ومكر الله)[5] وقوله: (فيسخرون منهم سخر الله منهم) [6] ، وقوله (وجزاء سيئة سيئة مثلها) [7].

---

[1] سورة البقرة ، الآيتان 14-15

[2] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 487

[3] سورة النساء ، الآية 142

[4] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 488

[5] سورة آل عمران ، الآية 54

[6] سورة التوبة ، الآية 79

[7] سورة الشورى ، الآية 40

إن هذه الصفات والأعمال من المبتدىء بها والمبادر إليها من الناس ، مكر، وسخرية ، وسيئة ، ومن الله تعالى جزاء ، وهو من الجزاء على الفعل بمثل لفظه، ومثله قوله تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)[1]، فالعدوان الأول ظلم والثاني جزاء ، والجزاء لا يكون ظلماً بحال وإن أطلق عليه ذلك فإنما هو مشاكلة لفظيـة ليس إلاّ [2].

قال عمرو بن كلثوم فيما نظمه :

ألا لا يجهلن أحـد علينــا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

معنى فنجهل فوق جهل الجاهلينا ، أي فنعاقبه بأغلظ عقوبة ، فسمى ذلك جهلاً، والجهل لا يفتخر به ذو عقل ، وإنما قاله ليزدوج اللفظان ، فيكون ذلك أخف على اللسان من المخالفة بينهما [3] ، قال تعالى : (نسوا الله فنسيهم)[4] ، أي غفلوا عن ذكره فتركهم ، أما الله سبحانه ، فلا تأخذه سنة ولا نوم .

المطلب الرابع : الأصل الرابع : أن يقطع السياق بتأويل اللفظ الذاتي .

أما الأصل الرابع الذي يبنى عليه تأويل النصوص الذاتية وفق ما يقرره الإمام البيهقي ، فهو أن يأتي اللفظ الذاتي المضاف في سياق يحتم الصيرورة إلى التأويل ويعينه ، ويرفع احتمال ما عداه ، وذلك أن اللفظ لا يفهم أو يؤخذ بمعزل عن سياقه ، والسياق هو ما يتقدم اللفظ ويتأخر عنه من كلام ، قد يشكل قرينة قوية تعين بصورة قطعية ، معنى من المعاني المحتملة وتلغي ما سواه .

ويتأكد هذا الأصل في مثل قوله تعالى (ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ، مايكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ،

[1] سورة البقـرة ، الآيـة 149
[2] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 487
[3] المصدر نفسه
[4] سورة التوبـة ، الآيـة 67

ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ، ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة، إن الله بكل شيء عليم) [1] ، فمفتتح هذه الآية كما مختتمها يتحدثان عن سعة علم الله، وإطلاق تعلقه بالمعلومات ، ليؤكد ذلك بصورة قطعية ، أن معية الله للمتناجين والمتسارين ، التي أتى ذكرها متوسطاً ، تعني معية علم وإحاطة بخفايا الأمور ، لا معية ذات في سياق مكان ، ومثله قوله تعالى (يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم) [2]، أي بعلمه وقدرته وسلطانه ، وقد سئل الإمام سفيان الثوري عن ذلك ، فقال ، علمه[3] .

كما أن لفظ اليد المضاف للحق سبحانه ، قد يأتي في بعض المواضع صفة، إلا أنه في مواضع أخرى يتعين تأويله بحسب مقتضيات السياق ، فإذا كانت اليد في مثل قوله تعالى (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي)[4]، صفة ، فإنها في قوله تعالى (والسماء بنيناها بأيدٍ وإنا لموسعون)[5] ، لا تعنى صفة ذاتية ، بقدر ما تشير إلى معنى القوة، التي هي صفة معنى، وهذه الآية تأتي في نسق مع قوله تعالى (واذكر عبدنا داود ذا الأيد)[6] ، أي ذا القوة [7] .

وقوله تعالى (قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء) [8]، يفيد معنى الملك ، حيث إن مجيء اليد في سياق بين عبارتي الفضل ، ويؤتيه من يشاء ، يحتم ذلك [9]، وكذلك قوله تعالى (بل يداه مبسوطتان ، ينفق كيف يشاء)[10] ، فإن سياق ينفق كيف يشاء ، يؤكد أن بسط اليد هنا بمعنى الغاية في الكرم .

---

[1] سورة المجادلة ، الآية 7 .
[2] سورة الحديد ، الآية 4
[3] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 430-431
[4] سورة ص ، الآية 75
[5] سورة الذاريات ، الآية 47
[6] سورة ص ، الآية 17
[7] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 129-319
[8] سورة آل عمران ، الآية 73
[9] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 319
[10] سورة المائدة ، الآية 64

ومن النصوص التي يقطع السياق فيها بتوجيه المعنى ، هو قوله تعالى في الحديث القدسي الذي يرويه النبي ﷺ : (يقول الله عز وجل ، العز إزاري والكبرياء ردائي ، فمن نازعني شيئا منهما عذبته)[1]، وكما هو مسلّم ، فإن المنازعة التي قد تحصل من بعض الخلق الغافلين ، مع الحق سبحانه ، إنما تكون في صفتي العز والكبرياء ، اللتين هما صفتا ربوبية لا ينبغي لأحد سوى الرب جل وعز الاتصاف بهما ، لا في الإزار والرداء على الحقيقة ، والعرب تقول اتزر فلان بالصلاح ، وارتدى بالورع ، أي اتصف [2]، فالله سبحانه يتصف بالعز ، ويتصف بالكبرياء ، وهما معنيان يقومان فيه على الإطلاق ، لا يضاهيه فيهما أحد، إذ لا يتصور من أدنى صاحب عقل أن يذهب خلاف هذا المذهب ، فقد شذ بعض مثبتة الأثرية، ومعهم المشبهة حيث قالوا ، إن الإزار والرداء ، من صفات الذات ، وأضافوا إليهما الحقو ، كما في حديث الرحم، أن الله لما خلقها تعلقت بحقوي الرحمن [3] .

*خلاصة منهج التأويل

وبالمحصلة فإننا نستخلص هذه الأصول الأربعة لتأويل النصوص الذاتية، من خلال عرض الإمام البيهقي لتطبيقاتها في كتاب الأسماء والصفات، وهو يرى أن تأويل الألفاظ الذاتية في مثل هذه الحالات، لا يعنى خروجاً عن أصول السلف ، وإنما هو فهم وتفسير للنصوص في سياق ما يعهده لسان العرب ، وتعرفة لغتهم ، وهو فهم خبره الصحابة والتابعون ، ولم يغب عن حركتهم الفكرية ، حيث إن القرآن مليء بصيغ الإضمار، والحذف، والاختصار، والكناية، وأشباهها، وهي تشكل ظواهر بلاغية ، أدرك العرب حلاوتها ، ووقفوا على دلائل إعجازها لمحاكاتها لسانهم ، قال تعالى في شأن من انحرف من بني إسرائيل (وأشربوا في قلوبهم

[1] الحميدي، الجمع بين الصحيحين، رقم (2621)، جـ3، ص209 .
[2] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 133
[3] الكرمي ، أقاويل الثقات ، ص 182-185 ، والإمام أحمد ، المسند ، جـ 2 ، ص 330

العجل) [1]، والمعنى حب العجل ، وقال فيما حكاه لسان إخوة يوسف (واسأل القرية) [2] ، يريد أهل القرية، ومثله في الكلام كثير [3].

فالنبي ﷺ حين يقول (إن العبد إذا صلى فإنما يناجي ربه ، وإن ربه فيما بينه وبين قبلته) ، وفي رواية (فإن الله تعالى قبل وجهه) [4] ، فإنه يريد الإشارة إلى معنى أن ثواب الله يتنزل على المصلي من قبل وجهه ، ومن قبل قبلته ، وهذا التفسير على تقدير محذوف وهو من الأساليب الشائعة في خطاب العرب ، ويؤكد هذا المعنى مجيء رواية عن أبي ذر تنص على تنزل الرحمة قِبَل وجه المصلي ، قال رسول الله ﷺ (إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه) [5] ومثل هذا النسق قوله ﷺ (اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه) [6] أي يجيء ثواب قراءته [7]، وهو محل اتفاق بين أهل السنة ، إذ القرآن كلام الله صفته في الأزل ، قديم ليس بمخلوق .

ووفق منهج الإمام البيهقي في تأويل النصوص الذاتية متى دخلت في سياق أصل من الأصول الأربعة المتقدمة ، فإن القاعدة المحكمة التي يبنى عليها هذا التأويل إلى جانب مسوغات اللغة واقتضائها ، هي نفي المثل ، والمثال ، لله تعالى، المستفاد من قوله تعالى (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)، أما في الروايات الحديثية فإن ثمة قاعدة أخرى مضافة وهي أننا بهذا التأويل الذي يوجه إليه سياق الكلام ، إنما نسير سيراً وسطاً بين من أنكر هذه الأحاديث على صحتها لعلة إفادتها التشبيه المحال بحق المولى سبحانه ، وبين من اتخذها مستنداً لإثبات ظواهرها وتحقيقها وفق المتبادر ، وهو تشبيه .

---

[1] سورة البقرة ، الآية 93
[2] سورة يوسف ، الآية 82
[3] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 466
[4] سبق تخريجه
[5] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 466
[6] مسلم، الصحيح، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، رقم (252) .
[7] البيهقي ، الأسماء والصفات – ص 466-467

يذكر البيهقي أن الزمان قد صار أهله حزبين : منكرا لما يروى من نوع هذه الأحاديث رأساً، ومكذبا به أصلاً ، وهم الجهمية وأصناف القدرية والمعتزلة المجترئة على رد أخبار الرسول ﷺ بالمزيف من المعقول ، وفي ذلك تكذيب العلماء الذين رووا هذه الأحاديث ، وهم أئمة الدين ونقلة السنن ، والواسطة بيننا وبين رسول الله ﷺ ، والحزب الآخر – وهم مثبتة الأثرية ـ مسلم للرواية في هذه الأحاديث ، ذاهب في تحقيق الظاهر منها مذهباً يكاد يفضي بهم إلى القول بالتشبيه ونحن نرغب عن الأمرين معاً ، ولا نرضى بواحد منهما مذهباً ، فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحت من طريق النقل والسند تأويلاً يخرج على معاني أصول الدين ، ومذاهب العلماء ، ولا نبطل الرواية فيها أصلاً ، إذا كانت طرقها مرضية ، ونقلتها عدولاً [1] ، ويسقط بذلك دعوى ردِّ النصوص الصحيحة لشبهة إفادتها التشبيه ، كما تسقط دعوى التشبيه ، عندما نحمل ما ورد فيها من ألفاظ ذاتية على سعة اللغة ، وكلام العرب ، وعلى قواعد التنزيه المحكمة.

فالتزام مقام التنزيه ، ومقام الرواية عن رسول الله ﷺ بطريق الثقات الأثبات ، هو الذي يحتم السير بهذه النصوص إلى جانب التقديس الذي يدور في سياق إظهار المعاني الكمالية القائمة بالله تعالى ، ويبتعد عن تحقيق النعوت الذاتية ، وليس في ذلك أدنى اجتراء ، فقد روى البخاري في خلق أفعال العباد قول النبي ﷺ (ولا يدخل في المتشابهات إلا مابيِّن له)[2] ، أي من أهل العلم المشهود لهم ، ليدفعوا بذلك شبه التشبيه كما يدفعوا شبه التعطيل .

المبحث الرابع : منهج تفويض النصوص الذاتية وركائزه عند الإمام البيهقي .

المطلب الأول : التفويض كما يقدمه البيهقي

وماعدا الألفاظ الذاتية الداخلة في سياق الأصول الأربعة الآنفة الذكر ، فإن ما ورد منها في باقي النصوص الذاتية القطعية الثبوت إنما يفوض ولا يؤوّل ، كما لا يثبت مع تحقيق ظاهره ، والتفويض هنا يعني إضافة ما ورد مضافاً لفظاً ، دون

[1] المصدر السابق ، ص 350-351-458

[2] البخاري، خلق أفعال العباد ، عقائد السلف ، ص 154

الوقوف على معنى اللفظ المضاف مجرداً ، أو تكييفه ، أو الزيادة على مطلق قراءته ، وإنما يؤخذ ما يفيده من المعنى من خلال السياق ، الذي يبقى يؤكد أن الظاهر المعهود للفظ غير مراد وتحقيقه وفق الظاهر المتبادر غير مأثور .

وفي حق هذه النصوص الذاتية ، التي لا ترد على أصول التأويل الأربعة ، مع ثبوتها بطريق التواتر ، يأتي حديث النبي ﷺ الذي ترويه السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ قوله تعالى، "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنه وابتغاء تأويله ..." الآية ، ثم قال ، (إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله عز وجل فاحذروهم) [1] ، حيث مسوغات التأويل في هذه النصوص مرفوعة، ومسالك التشبيه عنها منفية، مع تيسر وترجح وكل العلم بها إلى قائلها، فهل يبقى مع الخوض في المتشابه بعد ذلك سوى الزيغ والهوى ؟! .

ففي الاستواء على العرش، المضاف إلى الرحمن في قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) [2]، والمضاف إلى الرب تعالى، في قول القرآن (إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش) [3]، والذي يرد على معانٍ متشابهة متقابلة وصل بها بعضهم بحسب حروف التعدية إلى خمسة عشر معنى [4]، نجد الإمام البيهقي يقول: فالمتقدمون من أصحابنا رضي الله عنهم، كانوا لا يفسرون ولا يتكلمون فيه، فقد روينا من طريق إلى الأوزاعي، يقول: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السُنة به من صفاته جل وعلا [5]، وقد أوضح سفيان بن عيينة هذا الإيمان بقوله ، كل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته ، والسكوت عليه [6] ، كما زجر الإمام مالك بن أنس من سأله عن الرحمن كيف استوى ، وقال الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة ، ومثله ورد

---

[1] الحميدي، الجمع بين الصحيحين، رقم(3152)، جـ4، ص22 . وانظر : البيهقي ، الأسماء والصفات، ص 456-457

[2] سورة طـه ، الآيـة 5

[3] سورة الأعـراف ، الآيـة 54 ، وسـورة يونس ، الآيـة 3

[4] ابن العربي ، أبوبكر ، العواصم والقواصم ، ص

[5] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 408

[6] المصدر نفسه ، ص 409

عن ربيعة الرأي المتوفى (136) هـ، شيخ الإمام مالك [1] ، يقول البيهقي ، والآثار عن السلف في مثل هذا كثيرة ، وهو مذهب الإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل ، وأبي سليمان الخطابي ، أنه سبحانه استوى بلا كيف كما أخبر [2].

أما عامة المتأخرين من المحدثين أمثال الإمام الدارقطني، المتوفى (385) هـ، وهبة الله اللالكائي، المتوفى (418) هـ، وأبي عثمان الصابوني، المتوفى (449) هـ، ومعهم المتقدمون من المتكلمين ، أمثال الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري تلميذ أبي الحسن الأشعري، المتوفى (380) هـ ، وأبي بكر بن فورك، المتوفى (406) هـ، فإنهم يرون أن استوى، بمعنى علا علواً مطلقاً فوق العرش، وأن الاستواء بهذا المعنى، يأتي في نسق مع الفوقية المشار إليها في قوله تعالى (وهو القاهر فوق عباده) [3] ، وقوله (أأمنتم من في السماء)[4] وقوله ﷺ (ألا تأمنوني ، وأنا أمين من في السماء ، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً) [5]، (ففي) هنا بمعنى (على) ، أي على العرش فوق السماء [6] .

ويوضح البيهقي ، الذي لم يخف ميوله إلى هذا القول ، حقيقة العلو المطلق والفوقية المطلقة بقوله ، والقديم سبحانه عالٍ على عرشه ، لا قاعد ، ولا قائم ، ولا مماس ، ولا مباين عن العرش مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد ، لأن المماسة ، والمباينة ، والقيام، والقعود، من أوصاف الأجسام ، والله عز وجل أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، فلا يجوز عليه مايجوز على الأجسام تبارك وتعالى [7] .

فنفي المماسة للعرش ، أو المباينة ، أو المقابلة له ، يؤكد معنى العلو المطلق وأنه ليس علواً حسياً أو مادياً ، وإنما هو علو محيط من كل وجه ليس بمتناه ، ووفق

[1] المصدر نفسه ، ص 408-409
[2] المصدر نفسه ، ص 409-410
[3] سورة الأنعام ، الآية 61
[4] سورة الملك ، الآية 16-17
[5] البخاري، الجامع الصحيح، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن، رقم (4094)، ومسلم، الصحيح، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم (1064) .
[6] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 410-415-421
[7] المصدر نفسه ، ص 410-411

القاعدة العقلية المحكمة ، فإن المتناهي لا يقابل ، أو يوازي ، أو يباين بحال، اللامتناهي ، فالعرش الذي هو أعظم من الكرسي ، التي هي بدورها أعظم من السموات بكل طباقها وطرائقها ، ومن الأرضين بكل امتداداتها [1] ، يبقى مع عظمته مخلوقاً متناهياً ، فكيف له أن يقابل أو يحدَّ الخالق اللا متناهي ؟! .

حكى الأستاذ أبوبكر بن فورك، أن استوى بمعنى علا، ولا يريد بذلك علواً بالمسافة والتحيز والكون في مكان متمكناً فيه ، ولكن يريد معنى قـول الله عـز وجل (أأمنتم من في السماء) ، أي من فوقها على معنى نفي الحدَّ عنه - وكذلك الجهة إذ هو علو مطلق - وأنه علو ليس مما يحويه طبق ، أو يحيط به قطر ، فقد وصف الله سبحانه وتعالى بذلك ذاته وفق طريقة الخبر ، فلا نتعدى ما ورد به الخبر [2] .

يقول الإمام البيهقي ، وعلى هذا فالاستواء من صفات الذات [3] ، وليس من صفات الأفعال ، فقد قال تعالى مقدساً ذاته (وهو العلي العظيم) [4] ، وقال (وكان الله بكل شيء محيطا) [5] .

ومن صفات الذات التي تفوض عند البيهقي أيضا، الوجه، فهو يقول، ونثبت الوجه صفة لا من حيث الصورة لورود خبر الصادق به ، قال الله عز وجل (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) [6] ، وقال (كل شيء هالك إلا وجهه)[7]، وفي الحديث عند الإمام البخاري ، من طريق جابر بن عبدالله ﷺ ، أنه لما نزل على رسول الله ﷺ (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم) قال ، (أعوذ

---

[1] وقد أكد هذا الأمر حديث أبي ذر ، الذي جاء فيه ، قال رسول الله ﷺ (يا أباذر ما السموات السبع في الكرسي ، إلا كحلقة ملقاة في أرض فلاة ، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة) وهو حديث بطرقه ومتابعاته وشواهده حسن ، وقد استوفى ذكرها أبو الشيخ الأصبهاني ، في كتاب العظمة ، ص 108 ، حديث رقم (208) و ص 115 حديث رقم (220) ورقم (222) و ص 127 حديث رقم (254) وص 131 حديث (261) ، حيث في بعض طرق هذا الحديث زيادة (وما جميع ذلك ، أي العرش والكرسي والسماوات والأرض ، في قبضة الله عز وجل ، إلا كالحبة وأصغر من الحبة في كف أحدكم) وفي هذه الزيادة من التصوير الفني ما يفيد أن علو الله تعالى كما وجدوه ، محيط بالكون من كل وجه ، بلا حدَّ ولا جهة ولا تناهٍ ، وهذا هو معنى الإطلاق

[2] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 411

[3] المصدر نفسه .

[4] سورة الشورى ، الآيــة 4

[5] سورة النسـاء ، الآيـة 126

[6] سورة الرحمن ، الآيـة 27

[7] سورة القصص ، الآيـة 88

بوجهك)، (أو من تحت أرجلكم) ، قال ، (أعوذ بوجهك) ، (أو يلبسكم شيعاً ويذيق بعضكم بأس بعض) ، قال (هاتان أهون وأيسر) [1] .

كما يثبت البيهقي العين صفة لا من حيث الحدقة ، لقوله تعالى (ولتصنع على عيني)[2] ، وقوله (واصنع الفلك بأعيننا)[3]، يقول ومن أصحابنا من حمل العين المذكورة في الكتاب على الرؤية ، بمعنى ولتصنع بمرأى منى ، واصنع الفلك بمرأى منا ، وعلى هذا تكون العين من صفات الذات ، وهي صفة واحدة ، أما الجمع فيها فهو يأتي على معنى التعظيم ، وهو شائع في الخطاب ، ومن أصحابنا من حمل العين على الحفظ والكلاءة ، فقوله (تجري بأعيننا)[4]، أي بحفظنا و كلاءتنا ، وزعم أنها من صفات الفعل ، يعقب البيهقي ، والذي يدل عليه ظاهر الكتاب من إثبات العين له صفة لا من حيث الحدقة أولى ، وبالله التوفيق ، فقد روينا من طريق إلى الإمام سفيان بن عيينة يقول ، ما وصف الله تبارك وتعالى به نفسه في كتابه ، فقراءته تفسيره ليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا بالفارسية [5] . وهذا لا يلغي مطلقاً وفق منهج الامام البيهقي معاني ، الرؤية والحفظ والكلاءه ، التي تبقى معانٍي مؤكدة من خلال السياق وفق أصول الفهم العملي لعصر السلف .

ومثل ذلك اليد ، فهي وإن وردت مضافة في كثير من نصوص الكتاب والسنُة ، ضمن سياق يوجب تأويلها ، إلا أنها في مواضع أخرى ترد في سياق يؤكد كونها صفة لا من حيث الجارحة ، كقوله تعالى (يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديَّ) [6] ، وفي حديث الشفاعة أن الناس يأتون آدم في المحشر ، فيقولون (يا آدم أنت أبو البشر ، خلقك الله تعالى بيده ، ونفخ فيك من روحه، وعلمك أسماء كل

[1] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 301- 302 .
[2] سورة طـه ، الآيـة 39
[3] سورة هـود ، الآيـة 37
[4] سورة القمـر ، الآيـة 14
[5] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 312-314
[6] سورة ص ، الآيـة 75

شيء، اشفع لنا إلى ربك) [1] ، ففي هذين الموضعين كما يقول البيهقي ، لا يجوز أن تحمل اليد على الجارحة ، لأن الباري جل جلاله واحد ، لا يجوز عليه التبعيض، ولا على القوة والقدرة ، لأن الاشتراك حينئذٍ يقع بين ولي الله آدم ، وعدوه إبليس ، فيبطل ما ذكر من تفضيله عليه لبطلان معنى التخصيص ، فلم يبق إلا أن تحمل على صفة تعلقت بخلق آدم تشريفاً له ، دون خلق إبليس ، تعلق القدرة بالمقدور لا من طريق المباشرة ، ولا من حيث المماسة ، وقد روينا ذكر اليد في أخبار أخر ، إلا أن سياقها يدل على أن المراد بها الملك أوالقدرة أو الرحمة أو النعمة ، أو جرى ذكرها صلة في الكلام ، فأما فيما قدمنا ذكره ، فإنه يوجب التفضيل ، والتفضيل إنما يحصل بالتخصيص ، فلم يجز حملها فيه على غير الصفة ، وكذلك في كل موضع جرى ذكرها على طريق التخصيص ، فإنه يقتضى تعلق الصفة ، التي تسمى بالسمع يداً ، بالكائن فيما خص بذكر ما فيه ، تعلق الصفة بمقتضاها [2] .

والبيهقي هنا يقدم محددات مهمة تزيد منهجه في التفويض وضوحاً ، فهو لا يعتبر اليد جارحة ، ولا يقيم علاقة تبعيض بينها وبين الذات الإلهية المقدسة ، التي هي واحدة من كل وجه ، ولا يثبت صلة مادية بينها وبين الأشياء ، تفضي إلى مسيس ومباشرة ، وإنما هي صفة ، سميت بنص الخبر ودليل السمع يداً ، فنسميها كما وردت ونثبت تعلقها بالمذكور معها ، تعلق الصفة بمقتضاها من غير جارحة ، وبذلك نقرّ إضافة اللفظ الذاتي ، ونمنع تحقيق معناه وفق الظاهر المتبادر كما نمنع تكييفه ، أو تحديد كنهه، أما ما يفيده اللفظ من دلالة خاصة ، فيبقى الوقوف عليها من خلال السياق العام للنص .

وبالنسبة لنصوص اليد الأخرى، التي يقضي السياق تأويلها، يذكر البيهقي ما رواه النبي عن ربه، قال الله عز وجل (يؤذيني ابن آدم بسب الدهر وأنا الدهر، بيدي

[1] البخاري، الجامع الصحيح، باب ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا ، رقم (4435).
[2] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 319-320

الأمر، أقلب الليل والنهار)[1]، أي بقدرتي وملكي ، وقوله ﷺ (إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، وبالنهار ليتوب مسيء الليل ، حتى تطلع الشمس من مغربها) [2] فهي هنا بمعنى الرحمة ، وكذلك قولـه تعالى (يد الله فوق أيديهم)[3]، وقوله ﷺ (يد الله مع الجماعة)، أي فوقهم ومعهم بالتأييد والنصرة، يريد تعظيم أمر البيعـة، وأمر الجماعة [4].

أما ألفاظ المجيء ، والإتيان ، والنزول ، المضافة إلى المولى سبحانه ، في قوله تعالي (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) [5] ، وقوله (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضي الأمر) [6] ، وقوله ﷺ فيما اشتهـر عنه من الحديث (ينزل الله عز وجل كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير ، فيقول من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟) [7] ، فنجد الإمام البيهقي يقدم فيها قول أبي الحسن الأشعري ، أن المجيء والاتيان إنما يكونان يوم القيامة ، على معنى أن الله تعالى، يحدث فيه فعلاً يسمى مجيئاً وإتياناً ، لا بأن يتحرك أو ينتقل ، فإن الحركة ، والسكون ، والاستقرار ، من صفات الأجسام، والله تعالى أحد صمد ليس كمثله شيء ، وهو كقوله عز وجل (فأتى الله بنيانهم من القواعد ، فخر عليهم السقف من فوقهم)[8] ، فلم يرد به إتياناً من حيث النقلة ، وإنما أراد إحداث الفعل الذي به خرب بنيانهم وخرَّ عليهم السقف من فوقهم،

[1] الحميدي، الجمع بين الصحيحين، رقم (2212)، جـ3، ص25 .
[2] الحميدي، الجمع بين الصحيحين، رقم (489)، جـ1، ص193 .
[3] سورة الفتح ، الآيـة 10
[4] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 321-323 ، والحديث في، الترمذي، السنن، رقم (2166).
[5] سورة الفجر – الآيـه 22
[6] سورة البقرة ، الآيـة 210
[7] النسائي، السنن الكبرى، رقم (7768)، جـ 4، ص420 .
[8] سورة النحل ، الآيـة 26

فسمى ذلك الفعل إتياناً ، وكذلك القول في أخبار النزول ، أن الله سبحانه يحدث فعلاً في السماء يسميه نزولاً بلا حركة ولا نقلة ، تعالى الله عن صفات المخلوقين [1] .

ومع كون البيهقي يقدم ذكر قول أبي الحسن الأشعري هذا ، إلا أنه يعود فيرجح التزام جانب التفويض في هذه الألفاظ ، ويعتبرها صفات بلا كيف ، لا على معنى الحركة والانتقال ، والأعراض التي تعتري الأجسام ، فهو يروي عن جماعة من أئمة السلف تفويض هذه الألفاظ، حيث نقـل عن الإمامين ابن شهاب الزهـري المتـوفى (124) هـ ، ومكحول الدمشقي المتوفى (113) هـ ، قولهما ، أمضوا الأحاديث ، أي في الصفات ، على ما جاءت ، وعن الأئمة ، عبدالرحمن الأوزاعي المتوفى (157) هـ ، ومالك بن أنس المتوفى (179) هـ، وسفيان الثوري المتوفى (161) هـ ، والليث بن سعد المتوفى (175) هـ ، قولهم، أمرُّوا هذه الأحاديث كما جاءت بلا كيفية ، وعن الإمام عبدالله بن مبارك المتوفى (181) هـ ، حين سئل كيف ينزل ؟ ، قال ينزل كما يشاء [2] .

ويؤكد البيهقي حقيقة التفويض في هذه الصفات ، بما ينقله عن الإمام أبي سليمان الخطابي ، يقول ، ولا يصح أن نقيس الأمور في ذلك بما نشاهده من النزول ، الذي هو نزلة من أعلى إلى أسفل ، وانتقال من فوق إلى تحت ، فهذا صفة الأجسام ، والأشباح ، فأما نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام ، فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه ، وإنما هو نزول يخبر عن قدرته ، ورأفته بعباده ، وعطفه عليهم ، واستجابته دعاءهم ، ومغفرته لهم ، [من دون تجاوز اللفظ المضاف] ، فربنا جل وعز يفعل ما يشاء ، لا يتوجه على صفاته كيفية ، ولا على أفعاله كمية ، سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير [3] .

---

[1] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 448-449

[2] المصدر نفسه ، ص 453

[3] المصدر نفسه ، ص 453-454

وكذلك مجيئه وإتيانه يخبران عن أمره من دون تجاوز للفظ المضاف ، الذي يبقى صفة مضافة بلا تحقيق للمعنى الظاهر، ولا كيف بالنظر إلى ذاته ، وإنما المعنى يؤخذ من سياق الكلام، فصفة النزول في سياقها ، تخبر عن الرحمة ، أو الرأفة ، أو المغفرة ، وهي صفات إحسان، وصفتا المجيء والإتيان، في سياقهما إنما تخبران عن الأمر، وهو صفة جلال .

يقول البيهقي ، فالمجيء والنزول ، صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال ، بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه، جل الله تعالى عما يقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علواً كبيراً ، وقد زل بعض شيوخ أهل الحديث – من مثبتة الأثرية - ، فحاد عن هذه الطريقة حين روى حديث النزول ، ثم أقبل على نفسه ، فقال ، إن قال قائل كيف ينزل ربنا إلى السماء ؟ ، قيل له ينزل كيف يشاء ، فإن قال : هل يتحرك إذا نزل ؟ قيل إن شاء يتحرك وإن شاء لم يتحرك ، وهذا خطأ فاحش عظيم ، فالله تعالى لا يوصف بالحركة ، لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد ، وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون ، وكلاهما من أعراض الحدث وأوصاف المخلوقين ، والله تبارك وتعالى متعالٍ عنهما ، ليس كمثله شيء ، فلو جرى هذا الشيخ على طريقة السلف الصالح في التفويض ، ولم يدخل نفسه فيما لا يعنيه، لم يكن يخرج به القول إلى مثل هذا الخطأ الفاحش [1].

المطلب الثاني : ركائز منهج التفويض لدى البيهقي

ووفق ما قدمه الإمام البيهقي هنا من بيان بشأن تفويض الألفاظ الذاتية المضافة، فإن منهجه في التفويض بات يبنى على جملة ركائز ، نجملها فيما يأتي :

[1] المصدر نفسه ، ص 454-456

1) أن يرد اللفظ الذاتي المضاف بنص قرآني ، أو بنص من نصوص السنُة القطعية الثبوت ، مع عدم وجود موجب للتأويل على نحو ما رأينا في قوله تعالى (لما خلقت بيدي) .

2) أن تفويض اللفظ الذاتي ، يقابله تنزيه للذات الإلهية ، عن لوازمه ، وفق المعهود ظاهراً ، من الأجزاء والأبعاض ، والهيئات ، والأعراض ، وقد قرر البيهقي ذلك بقوله، أما المتقدمون من السلف ، فإنهم لم يفسروا شيئاً من هذه الألفاظ، مع اعتقادهم بأجمعهم أن الله تبارك وتعالى واحد ، لا يجوز عليه التبعيض [1] سبحانه ليس كمثله شيء .

3) أن تفويض اللفظ الذاتي ، لا يقصد به أكثر من إضافة اللفظ كما ورد ، والقول به صفة بلا كيف ، من دون تحقيق معناه وفق الظاهر ، ولو كان ذلك التحقيق مع نفي الكيفية ، وذلك لأمرين ، أولهما : أن هذا النوع من التحقيق بدعة لم يؤثر عن أحد من السلف القول به ، وثانيهما : أن تحقيق معنى اللفظ وفق الظاهر يورد موارد التشبيه ، ولو مع نفي الكيفية ، إذ إنه يدفع باتجاه إقامة علاقة جزئية مع سواه من الألفاظ في سياق الحديث عن الذات الإلهية ، مع أنها ذات واحدة من كل وجه وليست بمتحدة، ولا يتحقق وجودها من خلال قانون التركب ، الذي هو سمة مشتركة تميز وجود جميع المخلوقات ، فالبيهقي يورد عن أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى (224) هـ ، أحد أئمة أهل العلم من السلف قوله ، أما نحن فنروى هذه الأحاديث في الصفات ، ولا نريغ لها المعاني [2] ، وإنما نثبت اللفظ كما ورد ونفوض معناه وكيفيته، وقد أكد الإمام زين الدين الكرمي الحنبلي في أقاويل الثقات ذلك بقوله : وجمهور أهل السنُة من السلف وأهل الحديث ، على الإيمان بها، أي بهذه الألفاظ ، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ، ولا نفسرها ، مع تنزيهنا

[1] المصدر نفسه ، ص 330

[2] المصدر نفسه ، ص 350 ، وقوله لا نريغ، أي لا نطلب .

للمولى سبحانه عن حقيقتها الظاهرة [1]، على هذا يحمل قول أئمة السلف ، كل ما وصف الله به نفسه في كتابه ، فتفسيره قراءته والسكوت عنه ، ليس لأحد أن يفسره إلا الله ورسوله [2]، لا أن يحمل قولهم ، فتفسيره قراءته ، على إجرائه وفق الظاهر المعهود حقيقة بلا كيف ، فبلا كيف عندها ، لا تنفي أكثر من اتحاد كنه الصفات الذاتية ، مع كنه صفات الخلق ، دون أن تنفي اتحاد حقيقة قيامها بالذات ، ووصف علاقتها بها .

4) إن التفويض بهذا النسق لا يعني مطلقاً تعطيل اللفظ الذاتي المضاف ولا إبطال معناه حيث إن تفويض معنى اللفظ الذاتي إنما يكون باعتبار النظر إليه مجرداً ، أما متى وضع في سياقه ، فإن دلالته وإفادته تبقى ظاهرة من خلال هذا السياق ، وهذا ما يمكن تسميته بالفهم العملي لنصوص وألفاظ الذات ، يقول البيهقي ، أما المتقدمون الذين لم يشتغلوا بتأويل ألفاظ الذات ، وأمروُّها كما جاءت، إنما فهموا منها ما سيقت لأجله من إظهـار قدرة الله تعالى وعظـم شأنه [3] .

*الخاتمة

وخلاصة القول، أن الإمام البيهقي يقرر أربعة أصول لتأويل النصوص الذاتية، هي وفق الآتي :

1) أن يأتي اللفظ الذاتي المضاف ، بطريق الخبر الواحد ، وليس له معضد في نص آخر قطعي الثبوت ، وذلك لاحتمال أن يحدث الراوي بالمعنى ، على نحو ما فهم ، مع إمكان الخطأ في الفهم ، أو يحدث عن أهل الكتاب دون تبصر .

[1] الكرمي ، أقـاويل الثقات ، ص 60
[2] المصدر نفسه ، ص 62
[3] البيهقي ، الأسماء والصفات ، ص 335

2) أن يأتي اللفظ الذاتي المضاف ، على صورة وصف ذاتي لصفة ذاتية ثابتة ، على نحو ما رأينا في الألفاظ الذاتية المضافة إلى اليد إذ في اعتبارها صفات وفق الظاهر ، مع عدم وجود المسوغ ، إمعان في التشبيه ، فإثبات الصفة الذاتية ، لا يوجب إثبات أوصافها لأنها ليست بجارحة ليتم قياسها على ما هو معهود في الشاهد.

3) أن يكون اللفظ الذاتي المضاف فعلاً مضافاً ، أتى على صورة مشاكلة لفعل الإنسان .

4) أن يرد اللفظ الذاتي المضاف في سياق يقطع بوجوب توجيهه إلى غير ظاهره.

ثم يقدم أربع ركائز لتفويض هذه النصوص، وهي :

1) أن يرد اللفظ الذاتي بنص قطعي، مع عدم وجود مسوغ للتأويل ولا موجب له.

2) أن التفويض بالضرورة يقابله تنزيه للذات الإلهية عن لوازم اللفظ الذاتي وفق المعهود ظاهرا .

3) أن تفويض اللفظ الذاتي لا يراد منه أكثر من إضافته كما ورد مضافا، دون تحقيق معناه، أو تكييفه .

4) نفي ارتباط التفويض بالتعطيل، حيث إفادة اللفظ الذاتي للمعنى المراد تبقى ظاهرة من خلال سياق وروده .

فبالأصول الأربعة التي يقدمها البيهقي للتأويل، وبركائز التفويض الأربعة، يتضح منهجه في تأويل وتفويض ألفاظ الذات، وهو منهج سار عليه عامة المحدثين ومعهم متقدمو الأشاعرة ، أمثال أبي الحسن بن مهدي الطبرى، وأبي بكر الإسماعيلي الجرجاني، وأبي بكر بن فورك، وأبي بكر بن الباقلاني، وأبي ذر الهروي، وسار عليه كبـار محققيهم لاحقـاً، أمثال الإمـام ابن دقيق العيد، الذي أقر

تأويل ما قرب في لسان العرب ، نحو قوله تعالى (على ما فرطت في جنب الله) أي في حقه وما يجب له ، ولم يقر بتأويل ما بعُد ، كتأويل استوى بمعنى استولى [1]، وإنما استوى كما أخبر لا كاستواء البشر ، أواستوى بمعنى علا علواً مطلقاً على نحو ما مرَّ .

والله تعالى أعلم

[1] الكرمي ، أقـاويل الثقات ، ص 60

قائمة المصادر والمراجع

1 الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة، (15ج)، تحقيق: إبراهيم الأنباري، القاهرة، الدار المصرية، 1966 .

2 الأصبهاني، أبو الشيخ، كتاب العظمة، تحقيق مصطفى عاشور، ومجدي إبراهيم، لا ط، القاهرة، مكتبة القرآن، لا ت

3 الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان الداودي، ط 1، دمشق، دار القلم، 1412 هـ .

4 البخاري، علاء الدين، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1974 .

5 البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، ط3، (6ج)، تحقيق: د. مصطفى البغا، بيروت، دار ابن كثير، 1987 .

6 البخاري، محمد بن إسماعيل، خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، عقائد السلف، تحقيق: د. علي سامي النشار، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1971 .

7 البغدادي، القاضي عبد الوهاب، شرح عقيدة أبي زيد القيرواني، ط1، تحقيق أد. أحمد نور سيف، دبي، دار البحوث، 2004 .

8 **البيهقي، أحمد بن الحسين، كتاب الأسماء والصفات، بيروت، دار إحياء التراث العربي، لات .**

9 **البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، ط1، حيدر أباد، دائرة المعارف النظامية، 1344هـ**

10 **الترمذي، محمد عيسى، السنن، (5ج)، تحقيق: أحمد شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي.**

11 **التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون، بلاط، (3ج)، بيروت، دار صادر، بلات .**

12 الجرجاني، الشريف علي، كتاب التعريفات، ط1، تحقيق: محمد المرعشلي، بيروت، دار النفائس، 2003 .

13 الجصاص، أحمد بن علي، الفصول في الأصول، ط1، (3ج)، تحقيق: د. عجيل النشمي، الكويت، وزارة الأوقاف، 1985 .

14 ابن الجوزي، عبد الرحمن، دفع شبهة التشبيه، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، القاهرة، المكتبة التوفيقية، لا ت .

15 **الحاكم النيسابوري، ابو عبد الله، المستدرك على الصحيحين، (4ج)، بيروت، دار الفكر، 1978**

16 ابن حنبل، أحمد، المسند، (6ج)، القاهرة، مؤسسة قرطبة .

17 الحصني، أبو بكر، دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد، القاهرة، المكتبة التوفيقية، لا ت .

18 الحميدي، محمد، الجمع بين الصحيحين، ط2، (4ج)، تحقيق: د. علي البواب، بيروت، دار ابن حزم، 2002 .

19 ابن خزيمة، أبو بكر، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عزوجل، تحقيق: خليل هراس، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983 .

20 الخطابي، أبو سليمان، معالم السنن، تحقيق محمد الطباخ، حلب، المطبعة العلمية، 1932.

21 الدينوري، ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، بيروت، دار الكتاب العربي، لات .

22 الدينوري، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ط3، تحقيق: أحمد صقر، بيروت، دار الكتب العلمية، 1981 .

23 ابن أبي شيبة، أبو بكر، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق محمد شاهين، 15م، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2005 .
24 الصابوني، أبو عثمان، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، تحقيق د. ناصر الجديع، ط 1، الرياض، دار العاصمة، 1415هـ .
25 الصنعاني، عبد الرزاق، المصنف، ط2، (11ج)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، 14.3هـ .
26 الطبراني، أبو القاسم، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، 20 م، ط2، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، 1983 .
27 الطبري، ابن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: محمود شاكر، القاهرة، دار المعارف، 1958 .
28 ابن العربي، أبو بكر، العواصم من القواصم، تحقيق محب الدين الخطيب ومحمد الاستانبولي، ط2، بيروت، دار الجيل، 1987 .
29 ابن قيم الجوزية، أبو بكر، اجتماع الجيوش الإسلامية في غزو المعطلة والجهمية، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1984 .
30 الغزالي، أبو حامد، الاقتصاد في الاعتقاد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983
31 الغزالي، أبو حامد، إلجام العوام عن علم الكلام، مصر، مكتبة الجندي، لات .
32 ابن فارس، أحمد مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1366هـ .
33 القاري، الملا علي، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، تحقيق وهبي سليمان غاوجي، ط1، بيروت، دار البشائر، 1998 .
34 الكرمي، زين الدين، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشبهات، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985 .
35 اللالكائي، هبة الله، شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة، ط2، (9ج)، تحقيق: د. أحمد الغامدي، السعودية، دار طيبة، 1994 .
36 الماتريدي، أبو منصور، تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي)، ط1، (10ج)، تحقيق: مجدي باسلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، 2005 .
37 مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري، الصحيح، (5ج)، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، لات .
38 ابن منظور، لسان العرب، ط3، (15ج)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بلات.
39 الميداني، عبد الغني، شرح العقيدة الطحاوية، ط2، تحقيق: محمد الحافظ، و محمد المالح، دمشق، دار الفكر، 1982 .
40 النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، ط1، (6ج)، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، بيروت، دار الكتب العلمية، 1991 .
41 الهيثمي، نور الدين، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (10ج)، بيروت، دار الفكر، 1992.
42 ابن الوزير، إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق في أصول الدين، ط1، بيروت، دار الكنب العلمية، 1983 .
43 أبو يعلى، أحمد بن علي، المسند، ط1، (13ج)، تحقيق حسن أسد، دمشق، دار المأمون للتراث، 1984 .